تحصيل اليقين في أصول الدّين

وتحصين العقائد بالبراهين

تأليف: زكرياء جبلي

بسم الله والصّلاة والسّلام على سيّدنا رسول الله

أمّا بعد، فإنّه لـمّا كان العاقلُ هو من يسعى في تحصيل ما يُتّقي به المفاسد وما يُجلب به المصالحُ عاجلًا وآجلًا، وكان دفعُ المفسدة مقدّمًا على جلب المصلحة، ومفسدةٌ قليلةٌ دائمةٌ أولى بالدّفع من جلب مصلحةٍ كبيرةٍ منقطعةٍ، ولـمّا كان قد تواتر عند البشر أمر الدّين، وأنّ هنالك دارًا آخرةً يُجازى فيها المؤمن إيمانًا صحيحًا بالخير المستمرّ العظيم، ويُخزى فيها الكافر ويُعاقب العقاب الدّائم الأليم، فقد لزم العاقلَ أن يبحث في أمر الدّين وأن يتبيّن الحقَّ فيه بحيث يكون على بصيرةٍ، ليسعى في دفع المفسدة العظيمة الدّائمة، وفي جلب المنفعة العظيمة الباقية.

هذا وإنّ وطريق الإيمان بالله والرّسل واليوم الآخر أسلمُ وأكثرُ احتياطًا من طريق الكفر والتّكذيب، إذ لا ضرر في الإيمان ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُواْ بِالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ الله وَكَانَ الله بِهِم عَلِيمًا﴾ [سورة النساء:39]، بخلاف الكفر الذي تواتر النّقل عن الشّرائع بعظيم مفسدته، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ الله ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة فصلت:52]، فالإنسان يخشى العقاب من الكفر لا من الإيمان، والعاقل الذي تحرّى الرُّشد هو من احتاط لنفسه بالبحث في أمر الدّين ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [سورة الجن:14].

ثمّ ليُعلم أنّ البحث القويم في أمر الدّين ينبغي أن يكون وفق أصولٍ محرّرةٍ وطريقةٍ عقليّةٍ قويمةٍ، حتّى يكون سببًا في سوق صحابه إلى الهدى، وإنّ هذا المختصر -بفضل الله- مشتملٌ على البحث في أصول العقائد والدّين وفق نظرٍ محرّرٍ سديدٍ، مع احتوائه على

الكثير من الفوائد، ومن الله أسأل القبول، وأن ينفع به قارئه، وأن يكتب نوره وينشر بركته. وبالله التّوفيق.

مبادئ عِلم أصول الدّين

قبل الشّروع في ذكر مسائل هذا العِلم، ينبغي التّقديم بذِكر أهمّ مبادئه، وهي ما يتوقّف عليها الشّروع في دراسة العلم على بصيرةٍ، وهي: تعريفه (حدّه)، موضوعه (وهو الجهة المشتركة التي تجتمع فيها مسائله)، مسائله، اسمه، مُسْتَمَدُّه (أي المصادر التي يُبنى عليها البحث في هذا العلم)، نسبته إلى غيره من العلوم المشاركة له في المجال، فضله، فائدته (وهي المنفعة الحاصلة عن دراسته)، حكم الشّرع في تعلّمه.

فعلم أصول الدّين هو العلم [1] الباحث في عقائد دين الإسلام وأدلّتِها، وفيه يُثبت وجودُ الإله وما يجب له من الصّفات وما يستحيل عليه وما يجوز في أفعاله وأحكامه وصدقُ الرُّسُل وإثباتُ ما يتوقّف عليه ذلك (مثل إثبات استحالة تسلسل الحوادث لا إلى أوّلٍ، إذ يتوقّف إثباتُ وجود الإله عليه) وإبطالُ ما ناقضه (مثل إبطال قِدَم العالم الذي يناقض حدوث العالم).

---

(1) العِلم يُطلق إمّا على مجموعة المسائل التي يجمعها موضوعٌ واحدٌ، أو على إدراك تلك المسائل، أو على الملكة الحاصلة من تكرّر ذلك الإدراك ورسوخه.

والعقائد هي المسائلُ النّظريّة التي يُقصد عقد القلب عليها بالتّصديق بها والإذعان لها، سواءٌ انبنى عليها عملٌ أم لا [1]، وهذه العقائد ثابتةٌ في نفسها ومَأْخذُها الشّرع، وهذا العلم ينصب الحجج عليها لإثباتها في نفس المعتقِد لا لتحصيلها في نفس الأمر. ويجب اتّباع ما دلّت عليه الأدلّة العقليّة والنّقليّة، فيجب القطع فيما دليله قطعيٌّ، والظّنّ فيما دليله ظنّيٌّ.

وقد **سُمّي** هذا العلم بأسماء مختلفة، اعتُبر في كلّ واحدٍ منها جهةٌ ما، أشهرُها:

علم أصول الدّين، وذلك أنّه أصلٌ لغيره من علوم الشّرع، فعلم الفقه وأصوله مثلًا لا يثبتان إلّا بعد ثبوت نبوّةِ النّبيّ، وصدقِه في جميع ما بلّغه عن الشّارع، وهذا لا يتمّ إثباته في هذين العلمين، بل في علم أصول الدّين، فهذه التّسمية فيها بيان نسبته إلى سائر علوم الشّريعة، إذ هو أصلٌ لها.

علم العقيدة، وذلك أنّه العلم الذّي يُعنى بدراسة وتحقيق العقائد الحقّة التي يجب عقد القلب عليها، وفي هذه التّسمية لوحِظ متعلَّقُ هذا العلم.

علم الكلام، وذلك لأنّ تدوين المسائل فيه كان يبتدأ بقولهم: الكلام في...، أو لأنّ مسألة كلام الله تعالى من أهمّ المسائل التي دار الخلاف حولها (فيكون من باب تسمية الكلّ باسم الجزء)، أو لأنّه يورث القدرة على الكلام في الشّرعيّات (فتكون التّسمية

---

(1) ولا يعني هذا أنّ العقيدة لا ينبني عليها عملٌ، بل المعنى أنّ هذه العقائد مقصودةٌ بنفسها وليست مجرّد وسائل لغيرها.

باعتبار ثمرته وفائدته)، أو لأنّه لقوّته صار كأنّه هو الكلام دون ما عداه، أو لأنّه في مُقابل العمل.

الفقه الأكبر، وذلك في مقابلة فقه الفروع (الفقه الأصغر).

علم التّوحيد والصّفات، تسميةً له بأشرف مباحثه، من باب إطلاق الجزء على الكلّ.

علم النّظر والاستدلال، وذلك لقيام هذا العلم على أساس النّظر العقليّ والشّرعيّ في المسائل، وتحقيقها والغوص فيها.

العلم الإلهي، وذلك لأنّ مقصوده معرفة الإله الحقّ ليُعبد.

وموضوع هذا العلم: **الموجودُ** من حيث يتعلّق به إثباتُ عقيدةٍ دينيّةٍ، فموضوعه عامٌّ، يدخل فيه ما كان عقيدةً دينيّةً (كإثبات وحدة الله، ووجوب صدق الأنبياء، وسائر السّمعيّات)، أو مقدّمةً لها (كأحكام الممكِنَات، ككونها غير ضروريّة الوجود، ومحتاجةً في وجودها إلى مرجّحٍ).

ومسائله: القضايا المثبتةُ فيه، المبرهنُ عليها بالأدلّة العقليّة والنّقليّة، وتُقسّمُ إلى:

1-**إلهيّات**: وهي المباحث المتعلّقة بذات الله وصفاته، من حيث ما يجب له منها وما يستحيل عليه، وبأفعاله تعالى.

2-**نبوّات**: وهي المباحث المتعلّقة بالرّسل، من حيث ما يجب لهم وما يستحيل في حقّهم وما يجوز عليهم.

3- **سمعيّات**: وهي مباحث التي لا يستقلّ العقل بإدراك ثبوتها، بل يأخذها من الشّرع، وترجعُ إلى إثبات وقوع جائزاتٍ.

وقد تُقسّم مباحثه إلى: البحث في **ذات الله** (إثبات وجوده) وفي **صفاته** وفي **أفعاله** (ويدخل في الأفعال النّبوّات والسّمعيّات).

أمّا **مستمدّه** (أي ما يستمدّ منه هذا العلم قضاياه وأحكامه وأدلّته):

العقل، لأنّه الوسيلة لإدراك ثبوت الشّرع، وقضاياه لا تنتقض، ولا تتنافى مع الدّين. [1]

الكتاب والسنّة، فهما مشحونان بمسائل أصول الدّين وبالأدلّة عليها.

وقد ذكر بعضهم في استمداده علم التّفسير والحديث والإجماع، وهي راجعةٌ إلى الكتاب والسّنّة.

وعلم أصول الدّين هو **أصل علوم الشّريعة**، وذلك أنّه تُثبت فيه المسائل النّظريّة التي تنبني عليها سائر علوم الشّريعة، مثل وجود الله تعالى، واتّصافه بصفات الكمال من قدرةٍ وإرادةٍ وعلمٍ وحياةٍ، وكونه الفاعلَ في الكون، مرسِلًا للرّسل المبلّغين عنه. وما كان كذلك فحقّه أن يكون شريفًا، إذ الأصل أشرف من الفرع، لأنّ الفرع يتوقّف على أصله ولا يتوقّف أصله عليه، كما أنّه شريفٌ بشرف موضوعه الذي هو ذات الله وصفاته.

ولمّا ثبت أنّ العلوم إمّا دنيويّةٌ مفيدةٌ في الحياة الفانية، أو دينيّةٌ نافعةٌ في الحياة الخالدة والحياة الفانية معًا، وكانت العلوم الدّينيّة النّافعة في الأبد أشرفَ من النّافعة في الحياة

---

(1) وليس في الشّريعة ذمٌّ للعقل، بل العقل موصلٌ إلى الهداية إذا لم يصدّه الهوى، ويوم القيامة يتحسّر الكافرون على أنّهم لم يكونوا يعقلون: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك:10].

المؤقّتة القصيرة، وكان أشرفَ العلوم الدّينيّة علم أصول الدّين، لا جرم كان علم أصول الدّين أشرفَ العلوم على الإطلاق.

ومن **فائدته:** تحصيلُ اليقين في العقائد، وتحصينُ العقائد بالبراهين، وحلُّ الشُّبَه [1] التي قد تقع في نفوس المسلمين، والرّدُّ على المبطلين بإقامة الحجج عليهم تأسّيًا بالمرسلين قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [سورة هود:32] وامتثالًا لأمر الله القائل: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل:125]، والفوزُ بالسّعادة الأبديّة، والنّجاةُ من العقاب المترتّب على الكُفر وسوء الاعتقاد، والرّقيُّ في درجات المعرفة للّحوق بمراتب العارفين، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ الله الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَالله بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِير﴾ [سورة المجادلة:11] ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَاب﴾ [سورة الزمر:9]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ [سورة فاطر:28] [2].

---

(1) وهي ما يوقِع في الاشتباه والالتباس ممّا ليست بدليلٍ صحيحٍ.

(2) وأمّا رفضُ طلب مرتبة العلماء التي أثنى عليها القرآن وطلبُ 'إيمان العجائز' فغيرُ مقبولٍ، ثمّ مجرّد تقدّم السّنّ لا يجعل للإنسان مزيّةً على غيره في الإيمان، فرُبَّ عجائز جاهلاتٍ بما يجب عليهنّ لا دين عندهنّ، فلم يجز طلب إيمانهنّ، وإنّما قد يَقْصِدُ من قال: «اللهمّ إيمانًا كإيمان العجائز» طلبَ التّوثّق في الإيمان كما تتوثّق منه وتعضّ عليه الكثير من العجائز، فالمطلوب هنا هو التّوثّق لا غيره (كالسّذاجة أو التّقليد).

أمّا **حُكم تعلّمه**، فتعلّم الضّروريّ من هذا العلم -وهو **الأدلّة الإجماليّة** على أصول الدّين[1]- **فرضٌ عَيْنِيٌّ** على كلّ قادرٍ عليه، فيجب على كلِّ إنسانٍ معرفة مسائل العقائد الواجب عليه اعتقادها ولو بدليلٍ إجماليٍّ، ودليل هذا:

- كثرةُ **الأمر بالنّظر** في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [سورة يونس:101] [2]، وليس النّظرُ الذي طولبنا به هو مجرّد تقليب الحدقة أو النّظر الذي غايته معرفة تناسق الكون، بل هو النّظر المُوصِل إلى معرفة الله.

- **والاستنكار على عدم النّظر**: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات:21] ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف:185] [3] ﴿وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [سورة يوسف:105].

- مطالبة الله تعالى للمكلّفين **بالعلم**، قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ﴾ [سورة محمد:19] ﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ مَوْلاَكُمْ﴾ [سورة الأنفال:40] ﴿وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة إبراهيم:52] ﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ اللهِ وَأَن لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [سورة هود:14]، والعلم هو التّصديق الجازم المطابق للواقع عن دليلٍ.

---

(1) والدّليل الإجماليّ ما كان غيرَ مقدورٍ على تقريره وحلّ شبهه.

(2) وفي ترك الواجب الذّمّ، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [سورة الأعراف:12].

(3) ولفظ 'شيء' نكرةٌ يعمّ الموجودات، فيكون موضوع علم أصول الدّين الموجود.

وأمّا الخوض في تفاصيل هذا العلم ومعرفة تدقيقات مسائله، فمَن عرضت له شبهةٌ في مسألةٍ من مسائل أصول الدّين فقد وجبَ عليه النّظر فيها وحلُّها وتحصيلُ اليقين فيها بالدّليل، وكذا من كان عُرْضَةً للشُّبَه المشوِّشَة على الإيمان يجب عليه أن يحصّل ما يدفع به ما قد يرد عليه من الشّبهات، إذ الشّرع طالبنا بالبقاء على الإيمان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ **وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾ [سورة آل عمران:102]، فما كان محتملًا عروضه من الشّبهات فيجب التّحرّز عنه، وذلك يكون بالبحث في الأدلّة والتّحصّن بالبراهين التّفصيليّة، قال تعالى: ﴿فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ [سورة طه:16]، وقال: ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة القصص:87]، والشّيطان قد توعّد ابن آدم بالسّعي في إضلاله عبر الوسوسة وإلقاء الشّبه، وقد أجابه الله بقوله: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا﴾ [سورة الإسراء:64]، فالحزم والاحتياط تعلّم هذا العلم، حتّى يُحصّن المكلَّفُ دينَه ويَسلم. والله الموفّق.

والحُكم العامّ للنّظر التّفصيليّ أنّه فرضٌ كفائيٌّ، فيجب أن ينبريَ جماعةٌ من أهل الحقّ لتقرير العقائد بأدلّتها، والردِّ على الزّائغين والطّاعنين في الدّين، وهدايةِ المسترشدين. والله أعلم.

مقدّماتٌ مهمّةٌ قبل الخوض في مباحث أصول الدّين

- إدراكُ المعاني المفردة من غير حكمٍ عليها يُسمَّى **تَصَوُّرًا**، وهو إمّا أن يكونَ أوّليًّا حاصلًا عند النّفس لا عن دليلٍ، ويُسمّى ضروريًّا كتصوّر معنى الوجود والعدم، أو يكونَ استدلاليًّا نظريًّا يتوقّف على الفِكر كإدراك معنى الكهرباء والجنّ. وإدراكُها – أي المعاني المفردة– مع نسبة بعضها إلى بعضٍ نسبةً خبريّةً يُسمّى **تصديقًا وحُكمًا**، وهو إمّا ضروريٌّ أو نظريٌّ، فالأوّل مثل حكم كلّ شخصٍ على نفسه بالوجود، والثّاني مثل الحكم على العالَمَ بأنّ له بدايةً، والنّسبةُ الخبريّةُ إن طابقت الواقع كانت صدقًا وحقًّا، وإن لم تُطابقه لم تكن كذلك بل كانت كذبًا وباطلًا.
- ماهيات الأشياء متحقّقةٌ في نفس الأمر، ومن ينفي ثبوت شيءٍ منها أو يشكّ في ثبوتها (وَهُم السّوفسطائيّة العناديّة) لا يَثْبُت عندَه كونُه نافيًا أو شاكًّا إلّا بإثبات ذاتِه – وإثبات كلّ شخصٍ لذاته ضروريٌّ لا ينفكّ عنه، ولا يتوقّف على استدلالٍ– فيبطل حُكمه بعدم ثبوتِ شيءٍ من الحقائق، ثمّ نفس حُكمه بالنّفي أو الشّكّ حقيقةٌ مُبطلةٌ لدعواه.
- وإمكان عروض الخطأِ في إدراك الحقائق لا يلزم منه نِسْبِيَّة الحقائق، إذ ثبوتها في الواقع لا يتوقّف على إدراك مُدْرِكٍ لها، ولا يلزم من وجودِ الخلاف في إدراك الحقائق انتفاءُ وجودِ مُحِقٍّ يُطابق حُكمُه الواقعَ، إذ الحُكم بانتفاء الشّيء والحكم بثبوته لا يجتمعان ولا يرتفعان بداهةً لاستحالة التّناقض، فوجب حَقّيّةُ أحدهما وبطلانُ الآخر، ولا يطعن في هذا استدلالُ كلٍّ من النّافي والمُثبت على دعواه، إذ ليس كلُّ دليلٍ صحيحًا،

بل من الأدلّة صحيحٌ -وهو ما كان مدلوله حقًّا- ومنها فاسدٌ -وهو ما دلّ على باطلٍ-، والدّليلُ يجب طَردُه، بمعنى أنّه متى ما تحقّق فيجب أن يتحقّق مدلوله، ولا يجب عكسه، بمعنى أنّه قد لا يتحقّق الدّليل ولا يبطل مدلوله.

- أسباب العلم إمّا برهانٌ **عقليٌّ** (كبراهين الرّياضيّات، ككون الأشياء المساوية لشيءٍ واحدٍ متساويةً، وكون الملزوم منتفيًا عند انتفاء لازِمه)، أو دليلٌ **حسّيٌّ تجريبيٌّ** (كالأدلّة المستعملة في علم الكيمياء)، أو **خبرٌ عن معصومٍ** (وهو مَن ثبت وجوب صِدقِه) أو **خبرٌ عن محسوسٍ نقلته جماعةٌ كثيرةٌ يستحيل عادةً تواطؤهم على الكذب** (وهو المسمّى بالتّواتر، كإثبات وجود بلد أستراليا لِـمَن لم يَزُرْه، ووقوع الحرب العالميّة الأولى، بإطباق الجمع العظيم من النّاس على إثباتها)، والحاكِمُ في جميعها النّفسُ، والعقلُ آلةٌ لها. فالعِلم إمّا أن يكون لا بتوسّط شيءٍ، أو بتوسّط حسٍّ (والإحساس هو انفعالٌ مع الواقعّ، وليس نفسُ الحسّ حاكمًا) أو بتوسّط خبرٍ[1].

---

(1) وقد وقعت الإشارة إلى أسباب العلم في قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة النحل:78]، إذ الإنسان في مبدأ خلقه وفطرته لا يعلم شيئًا، لكن الله جعل له أسباب المعرفة التي بها يتوصّل إلى اكتساب العلوم، وهي السّمع (وبه يكتسب الإنسان العلم من غيره) والأبصار (ويُلحق بها سائر الحواسّ) والأفئدة (والفؤاد يُطلق ويُراد به العقل).

وغيرُ ذلك لا يوجب العِلم، ولا يصحّ الاستدلال به على إثبات المطالب القطعيّة، وذلك **كالتّقليدِ** (وهو الأخذ بقول الغيرِ بغير دليلٍ)، إذ في النّاس المحقّ والمبطل ولا يكفي التّقليد في التّمييز بينهم، **وخبرِ غيرِ المعصوم** لاحتمال الخطأِ ولعدم أرجحيّته في نفسه على قول غيره، **والإلهامِ** لغير نبيٍّ (وأمّا إلهام النّبيّ فوحيٌ)، إذ قد يختلط بالوهم، ولو ثبت لصاحبه فلا سبيل له إلى جعله حجّةً على غيره، وليس سببًا مطّردًا، **ومجرّدِ الميلِ القلبيِّ العاطفيِّ**، إذ كثيرًا ما يميل القلب والعاطفة إلى الباطل، وتغيّرُ الميل مع ثبوت الحقائق مُبطلٌ للاستدلال به، ومجرّدِ **الفطرة**، إذ هي الاستعداد لتقبّل العلوم بحسب الخِلقة التي خلقنا الله عليها، وليست علومًا، لعلمنا بالضّرورة خلوَّنا عن جميع العلوم حالَ الصِّغَر ولقوله تعالى: ﴿وَالله أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سورة النحل:78] إذ كلمة 'شيئًا' نكرةٌ في سياق النّفي فتعمّ جميع الأشياء، فالإنسان في مبدأ فطرته لا يعلم توحيدًا ولا غيره[1].

---

(1) بل حتّى العلوم الضّروريّة إنّما يتوسّط الإنسان في اكتسابها أوّلَ أمره بالحسّ قبل اكتمال آلة العقل عنده.

وقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ الله الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم:30] يصحّ حمله على المعنى الذي ذكرنا، فيكون معنى الآية أنّ الله خلق النّاس متهيّئين لقبول الكمال الذي من ضمنه الانقيادُ للدّين الحقّ، وذلك بأن جعل جبلّتهم معدّةً ومهيّئةً لأنّ يميّز بها بين الحقّ والباطل، ولفظ الآية مشعرٌ بأنّ قوله (لا تبديل لخلق الله)

- الدّور هو توقّف الشّيء على ما يتوقّف عليه، وهو مُحالٌ، وبيان ذلك: إذا قلنا: (أ) يتوقّف على (ب)، فهذا يلزم منه أنّ (ب) حاصلٌ قبل (أ)، و(أ) متأخّرٌ عنه. وإذا قلنا أنّ (ب) يتوقّف على (أ)، فهذا يلزم منه أنّ (أ) حاصلٌ قبل (ب)، و(ب) متأخّرٌ عنه. **فيلزم** من ذلك أنّا إذا قلنا: (أ) يتوقّف على (ب)، و(ب) يتوقّف على (أ) –وهذا هو المعبّر عنه بالدّور– **أنّ** (أ) يتوقّف على (أ)، أي: يتوقّف على نفسه، وذلك بعلاقة التّعديّ، لأنّه إذا كان شيءٌ أوّلٌ متوقّفًا على شيءٍ ثانٍ، وكان هذا الثّاني متوقّفًا على ثالثٍ، فيلزم أن يكون الأوّل متوقّفًا على الثّالث، وتوقّف الشّيء على نفسه محالٌ باطلٌ، لأنّه يلزم منه أنّ يكون حاصلًا قبل وجوده (أي حال عدمه)، وهذا تناقضٌ، لأنّ فيه إثبات الوجود ورفعه، والتّناقض محالٌ بداهةً. [1]

منصرفٌ إلى تلك الفطرة، فلو كانت الفطرة هي الإيمان للزم ألّا يكفر أحدٌ، وأمّا ما ورد من أنّ (كلّ مولودٍ يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه)، فهو ساكتٌ عن الكلام عن الإسلام، ومجرّد السّكوت عن ذكره لا يدلّ على حصوله وثبوته، وفي لفظٍ آخر للحديث ذكرٌ للإسلام، فقد ورد في صحيح مسلم: (فإن كانا مسلِمَين فمسلمٌ)، على أنّه يمكن تعليل عدم ذكر الإسلام في اللّفظ الأوّل بكون مورد الحديث أولادَ المشركين المقتولين في غزوةٍ مع أبيهم، فنهى عنه، أو أنّه في بيان الحكم الظّاهريّ لأولاد المشركين، إذ يُلحقون بآبائهم في الأحكام العمليّة كجواز السّبي وإرث الآباء. والله أعلم.

(1) وهذا الذي تكلّمنا عنه هو الدَّورُ السَّبْقِيُّ، وهو ما يكون فيه المتوقِّفُ متأخّرًا في الحصول عن المتوقَّف عليه، بخلاف الدّور المَعِيِّ، وهو ما يكون فيه حصول الأمرين معًا، ومثاله حصول الأبوّة

ومثال الدّور أن يُثبت شخصٌ صدقَ شخصٍ آخرَ بمجرّد قوله له: 'أنا صادقٌ'، فههنا قد توقّف إثبات صدق الشّخص على قوله، مع أنّ قوله لا يصحّ الاحتجاج به إلّا بعد ثبوت صدقه، فقد توقّف كلّ من الأمرين (صحّة الاحتجاج بكلام الشّخص، وثبوت صدقه) على الآخر، وهذا دورٌ، ويُسمّى هنا مصادرةً على المطلوب، بمعنى جعل الدّعوى المُراد إثباتها جزءَ الدّليل الذي به نُثبتها، وذلك بأن يستدلّ على الشيء بنفسه أو بما يتوقّف ثبوته على ثبوت ما نريد إثباته.

- التّسلسل هو توقّفُ وجودِ موجودٍ ما على ترتّبِ وجودِ موجوداتٍ لا نهاية لها، وهو مُحالٌ، ومثاله توقّف ثبوت حكمٍ وقضيّةٍ ما على ثبوت قضيّةٍ قبلها، وتوقّف تلك القضيّة على قضيّةٍ أخرى، وهكذا لا إلى بدايةٍ، فما لم تحصل القضيّة الأولى التي تتوقّف عليها القضايا التي بعدها فلا يمكن أن تحصل تلك القضايا. [1]

والبنوّة، فمن وُلد له مولودٌ فإنّه بتلك الولادة يحصل للأب أبوّةٌ لهذا الطّفل، ويحصل للطّفل بنوّةٌ لهذا الأب، وكلٌّ منهما يتوقّف على الآخر، فلا يمكن أن يكون شخصٌ أبًا لآخر إلّا إذا كان ابنًا له، ولا يمكن أن يكون شخصٌ ابنًا لآخر إلّا إذا كان أبًا له، وهذا الدّور صحيحٌ.

(1) ومثاله كذلك أن يكون لصفرٍ ما (0) قيمةٌ، والحال أنّ ما قبله من جِهة اليسار صفرٌ آخر (00)، وما قبل ذلك الصّفر صفرٌ آخر (000) وهكذا تتسلسل الأصفار لا إلى نهايةٍ، فما لم نصل إلى مرتبةٍ نجد فيها رقمًا آخر غير الصّفر، فلا يُمكن أن يكون للصّفر الأوّل قيمةٌ.

ومِن صُوَر التّسلسل: استناد الممكن في وجوده على ممكناتٍ لا نهاية لعددها، إذ الممكنُ وجودُه ليس ذاتيًّا له، فوجوده مستمَدٌّ من غيره، ولو كان ما استمدّ منه وجودَه كذلك ممكنًا لكان هذا الممكنُ كذلك مفتقرًا إلى غيره، فإن استمرّت سلسلة الممكنات لا إلى نهايةٍ لم يمكن حصول شيءٍ منها، لانعدام شرطه -وهو وجود موجودٍ أمدّ هذه الممكنات بالوجود-، فوجب انقطاع السّلسلة بموجودٍ خارجٍ عنها لا يكون ممكنًا، وهو الواجب.

ومِن صُوَره كذلك: حدوثُ موجوداتٍ لا نهاية لعددها في الزّمان الماضي، وهو مُحالٌ، إذ لو كانت الحوادث الماضية لا نهاية لها لما وصلت النّوبة إلى الحوادث الحاليّة، وإذ قد وصلت النّوبة إليها فما قبلها يجب أن يكون منتهيَ العدد، وإلّا لزم المُحال، بيان ذلك: أنّ وجودَ موجودٍ ما من الحوادث مشروطٌ بانقضاء جميع الحوادث التي قبله، فلو وُجد حادثٌ ما، للزم منه انقضاءُ وانتهاءُ جميعِ ما قبله -والفرضُ أنّه لا نهاية لما قبله- فيلزم انتهاء وانقضاء ما لا ينتهي وهو تناقضٌ. وتقريب ذلك أن نقول: حصول سنة 1440 مشروطٌ بانقضاء سنة 1439، وحصول سنة 1439 مشروطٌ بانقضاء سنة 1438، وهكذا كلّ سنةٍ مشروطٌ حصولها بانقضاء ما قبلها، فلو كانت السّنوات في الماضي لا نهاية لعددها للزِمَ من حصول سنة 1440 انقضاء وانتهاء ما لا ينقضي ولا يتناهى من السّنوات قبلها، وتناهي ما لا يتناهى تناقضٌ مُحالٌ، فما أدّى إليه كذلك مُحالٌ. ووجودُ حادثٍ ما ليس موقوفًا على ما قد يأتي بعده من الحوادث (فتحقّق سنة 1440 لا يتوقّف على تحقّق سنة 1441 مثلًا) فلم تصدق صورة التّسلسل على

الحوادث في جانب المستقبل ولذلك يجوز تعاقب الحوادث في المستقبل لا إلى آخرٍ، لعدم وجود استحالةٍ في ذلك، بخلاف التّسلسل في الماضي.

تقسيم الموجود، وذكر الحُكم وأقسامه

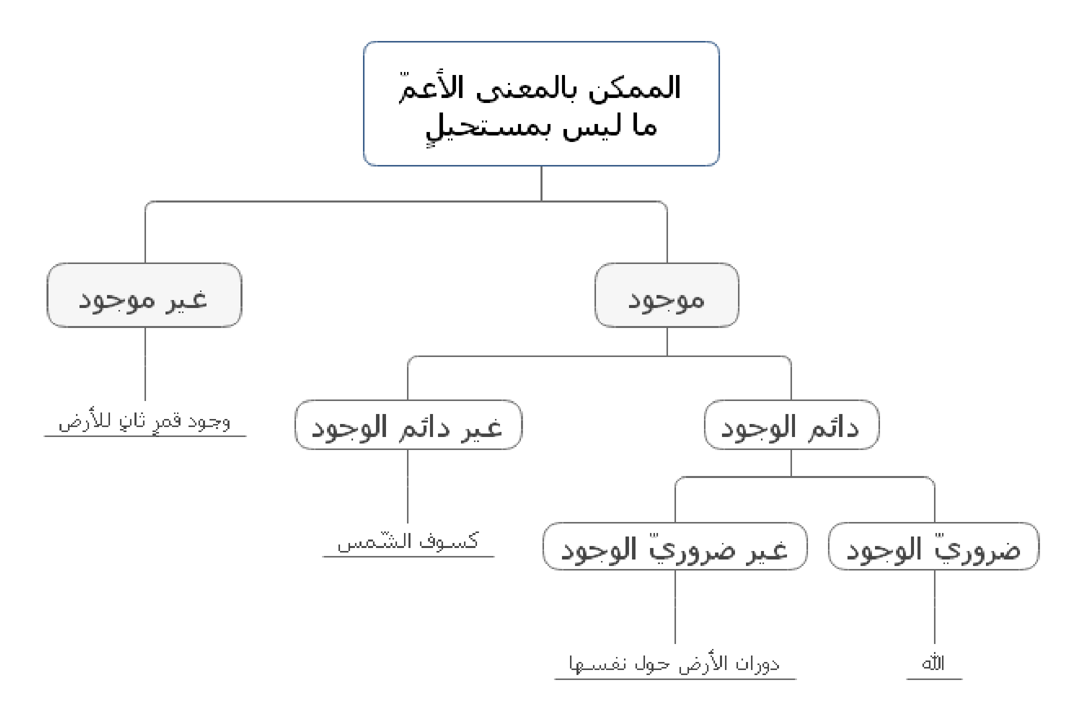
الوجود هو التّحقّقُ والثّبوتُ، والموجودُ -وهو ما تحقّق وثبت ووُجِدَ:

إمّا **واجبٌ**: وهو الثّابت الذي لا يصحّ عدمه، أو هو ما كان وجودُه ذاتيًّا ضروريًّا بحيث لا تقبل حقيقتُه العدمَ، كالله تعالى.

ويُقابل الواجبَ **المستحيلُ**: وهو المنتفي الذي لا يصحّ ثبوته، أو هو ما كان عدمُه ذاتيًّا ضروريًّا بحيث لا تقبل حقيقتُه الوجودَ، كاجتماع الإثبات والسّلب -النّقيضين- على محلٍّ واحدٍ، وانتفاء الحركة والسّكون عن المُتحيِّز.

وإمّا **جائزٌ**: وهو ما صحّ وجوده وعدمه على البدليّة، وبعبارةٍ أخرى: ما لا يلزم على تقدير وجوده ولا على تقدير عدمه محالٌ لذاته، أو هو ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه، ككون الجسم الموجود زمانَيْنِ ساكنًا، وككونه متحرّكًا. والجائز يُسمّى كذلك: الممكن بالإمكان الأخصّ، وأمّا الممكن بالإمكان الأعمّ فهو ما لا استحالة في وجوده، فيشمل الواجبَ والجائزَ.

وليس المستبعد في العادة مُحالًا، وإلّا لبطلت الاختراعات العلميّة، ولَحَكَمَ الغافل بأنّه يستحيل تكوّن إنسانٍ عاقلٍ سميعٍ بصيرٍ من نطفةٍ، وباستحالة تكوّن الشّجرة والثّمار من البذرة، وباستحالة رؤية صورة الشّخص البعيد وسماع صوته.



والحُكم إثباتُ أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، وهو منقسمٌ -بحسب جهة الحُكم وسببه- إلى ثلاثة أقسام:

فهو إمّا **عقليٌّ**، وذلك إذا لم يتوقّف الحُكم به لا على عادةٍ أو تجربةٍ ولا على وضعِ واضعٍ، وهو إمّا **حكمٌ بوجوبٍ**، كالحكم بوجوب كونِ الكلِّ أكبرَ من جزئه، ووجوبِ كون الحادِث -وهو ما وُجد بعد أن لم يكن موجودًا- لا بدّ له من مُحدِثٍ، وبوجوب اتّصاف الجِسم بواحدٍ من الحركة والسّكون لا على التّعيين، أو **حكمٌ باستحالةٍ**، كالحكم باستحالة كون الكلّ أصغرَ من جزئه، وباستحالة حدوث الحادث لا عن سَبَبٍ، وإمّا **حكمٌ بجوازٍ**، كالحكم بجواز كون الجسم متحرّكًا، وبجواز كونه ساكنًا[1].

---

(1) ومراتب المعقولات -الوجوب، والاستحالة، والجواز- متحقّقةٌ سواءٌ وُجد عاقلٌ يعقلها أم لم يوجد، فالعقل مجرّدُ كاشفٍ للواجبات والمستحيلات والجائزات لا منشئٌ لها، وأحكامه الصّحيحة تابعةٌ

وإمّا **شرعيٌّ**، إن توقّف على وضع الشّارع، ككون الوضوء شرطًا في صحّة الصّلاة، وكون تعلّم العقيدة بالدّليل مطلوبًا يُثاب فاعله ويُعاقب تاركه، والحكم الشّرعيّ ممكنٌ وليس واجبًا، إذ من الجائز تغيّر وتبدّل الأحكام بين الشّرائع. ويجب أخذه من الشّارعِ، إذ هو الحاكم به.

وإمّا **عاديٌّ**، إن توقّف الحُكم به على اطّراد العادة أو التّجربة والمشاهدة، وهو إثبات التّرابط بين أمرين وجودًا أو عدمًا بواسطة التّكرار أو مشاهدة وقوعها على التّساوق والاقتران بأن يقع بعضها عقب بعضٍ [1]، ككون النّار محرقةً، وكدوران الأرض حول الشّمس وحول نفسها، والحكم العاديّ يجوز تخلّفه، إذ ليس واجبًا، فيجوز ألّا تكون الأرض دائرةً حول نفسها.

والعلم الذي قرّرنا كونه فرضَ عينٍ على كلِّ مكلّفٍ –في الكلام على حُكم هذا العلم– هو التّصديق الجازم المطابق للواقع عن دليلٍ بالأقسام الثّلاثة للحكم العقليّ بالنّسبة لله

للواقع على ما هو عليه، ونسبة المُحال إلى العقل في قولنا: المحال العقليّ، ليس معناه أنّ العقل هو من جعل المحال محالًا، بل هو مجرّد كاشفٍ عن كون ضرورة العدم لازمةً للمُحال المدّعى.

(1) ومجرّد هذا القدر لا يمكن به إثبات التّرابط العقليّ الضّروريّ بين المسبّبات وأسبابها العاديّة إذ الوقوع ودوامه أعمّ من الضّرورة، وثبوت الأعمّ لا يستلزم ثبوت الأخصّ، كما لا يمكن إثبات التّأثير لبعضها في بعضٍ بمجرّد المشاهدة، لأنّ المشاهدة تفيد مجرّد الاقتران في الوقوع، فهي تدلّ على الحصول عندها، ولا تدلّ على الحصول بها وأنّه لا علّة سواها.

تعالى، بمعنى معرفة ما يجب لله تعالى وما يجوز له وما يستحيل في حقّه [1]، وبالرّسل كذلك، وبالله التّوفيق.

إثبات وجود الله تعالى

الكلام على سائر العقائد الدّينيّة منبنٍ أساسًا على إثبات وجود الله تعالى، لذلك كانت هذه المسألة من أهمّ مسائل هذا العلم، وهي أوّل مسائل الإلهيّات، والدّليل فيها عقليٌّ، لأنّ صحّة الشّرع وحجّيّته لا تصحّ إلّا إذا تمّ إثباتُ وجود المُشَرِّعِ، أي إثباتُ إلهٍ قادرٍ مريدٍ عالمٍ، ولا يُمكن إثبات ذلك بنفس الشّرع، وإلّا للزم الدّور، أي أنّ ثبوت الشّرع يتوقّف على ثبوت الإله، وثبوت الإله متوقّفٌ على ثبوت الشّرع، وهو محالٌ. [2]

والطّعن في إمكان البحث في وجود الله بالقول بأنّ "الحكم على الشّيء فرع تصوّره، وتمام حقيقة الله غير متصوّرةٍ لنا" غيرُ صحيحٍ، إذ الحُكم على الشّيء فرعُ تصوّره ولو بوجهٍ ما، وليس فرعَ تصوّره بتمام حقيقته وماهيّته. [3]

---

(1) وهذه معرفة تمييزٍ لله عن خلقه، وليست معرفةً بالكنه والحقيقة لعجزنا عنها، قال تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [سورة طه:110].

(2) على أنّ الاستدلال ببعض الآيات في مثل هذا المطلب صحيحٌ من حيث مفهومها لا من حيث كونها نقلًا عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المبلّغ عن الله، إذ حجّيّة كلامه تتوقّف على ثبوت الإله.

(3) والزّعم بأنّ جميع النّاس موحّدون توحيد ربوبيّةٍ ظاهر البطلان، وممّا يدلّ على ذلك قوله تعالى -حاكيًا عن الكفّار-: ﴿تَالله إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (97) إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة

الشعراء:97-98]، إذ من يسوّي بالرّبّ غيره لا يكون موحّدًا، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [سورة الفرقان:60]، وهذا يدلّ على جهلهم بالله، والجاهل بالشّيء غير المعترف به لا يكون موحّدًا له، وادّعاء فرعون الرّبوبيّة: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ [سورة النازعات:24]، وحكاية الله عن اليهود والنّصارى أنّهم ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [سورة التوبة:31] وغيرها.

وحجاج سيّدنا موسى عليه السّلام مع فرعون كان في إثبات ربوبيّة الله عليه، كما قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (24) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (25) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (26) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (27) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الشعراء:23-27]، وكذا حجاج سيّدنا إبراهيم عليه السّلام للنّمرود، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ﴾ الخ الآية [سورة البقرة:258]، ففي هذه الآية أنّ النّمرود حاجّ سيّدنا إبراهيم في (ربّه) لا في إلهيّة إلهه، والإحياء والإماتة المذكورة من طرف سيّدنا إبراهيم حجاجٌ في الرّبوبيّة لا في الألوهيّة، وإنكار النّمرود لها جحودٌ للرّبوبيّة -فضلًا عن اعترافه بوحدانيّة الله فيها-، وكذا محاجّته لقومه، وخطاب سيّدنا يوسف لصاحبَي السّجن ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارِ﴾ [سورة يوسف:39].

والتّمسّك في إثبات كون جميع النّاس موحّدين توحيد الرّبوبيّة بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ للهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُون﴾ [سورة لقمان:25] لا يطعن فيما ذكرنا، إذ في الآية أنّ المسؤولين سيقولون 'الله' وليس فيه أنّهم يعتقدون ذلك ويصدّقون به ويذعنون له، ومجرّد القول ليس معتبرًا في الإيمان ما لم يقترن معه التّصديق الجازم، ثمّ الضّمير في 'سألتهم' لا يسلّم

عمومه لجميع النّاس بل الاحتمال قائمٌ على أنّ المقصود به نوعٌ مخصوصٌ من المشركين كانوا يقرّون بوجود خالقٍ للعالم، لكنّهم كانوا يثبتون له الأنداد والشّركاء، كما أنّ في هذه الآية إثبات أنّهم سيعترفون بخلق الله للسّموات والأرض، والرّبوبيّة ليست محصورةً في الخلق حتّى نقول عن المعترف بمجرّد الخلق أنّه معترفٌ بها، فضلًا عن أن يكون موحّدًا فيها، إذ التّوحيد فيه اعترافٌ بالرّبوبيّة وزيادةٌ (وهو التّفرد فيها)، والمشركون لم يكونوا معترفين بالرّبوبيّة (مع اعترافهم بالخلق، إذ ليس الرّبوبيّة مجرّد الخلق) قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدونَ﴾ [الرعد:2-5] فهذه الآية تثبت أنّهم كانوا يستبعدون أن يُقدر على خلقهم، والقدرة على جميع الممكنات من خصائص الرّبوبيّة، فمن استبعد ذلك فليس معترفًا بالرّبوبيّة، ويؤكّد هذا قول الله تعالى بعد سرد كلامهم: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ ولم يقل 'كفروا بإلههم'، فكفرهم كفرٌ بالرّبوبيّة، والآيات في هذا كثيرةٌ، ولو سلّم أنّهم يقرّون بجميع خصائص الرّبوبيّة لله -والحال ليس كذلك كما وضّحت- فَهُم قد أشركوا مع الله غيره، فقد قال عادٌ مثلًا: ﴿إِن نَّقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوَءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ الله وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُون﴾ [سورة هود:54]، فمن يعتقد وجود آلهةٍ عديدةٍ وأنّ لها التّأثير والتّصرّف في الكون لم يكن موحّدًا ولو اعترف بوجود الله، ويدلّ على هذا قول سيّدنا هودٍ لهم: ﴿وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُون﴾، ويدلّ على هذا كذلك أنّ سحرة فرعون كانوا مشركين في الرّبوبيّة، قال تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [سورة طه:70] والمفهوم من هذا أنّهم لم يكونوا مؤمنين بالله قبل ذلك ربًّا.

أمّا الاستدلال بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي الله شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم:10] على أنّ معرفة الله ضروريّةٌ، بنفي الرّسل -عليهم الصّلاة والسّلام- الشّكَّ عن هذه المسألة، فيدلّ ذلك على عدم حصوله أصلًا عند أيّ واحدٍ من النّاس أو على عدم إمكانه، فليس بالقويّ،

هذا وللنّاس مناهج مختلفة في الاستدلال على وجود الله تعالى، وإنّ من أشهر وأقوى الأدلّة دليلُ الحدوث، ويمكن تقريره كالتّالي:

العالم (وهو كلّ ما سوى الله) [1] حادثٌ (أي: سبقَ وجودَه عَدَمٌ).

وكلُّ حادثٍ فله مُحدِثٌ.

فالعالَمَ له مُحدِثٌ.

أمّا كون كلُّ حادِثٍ فله مُحدِثٌ، فهذه مقدّمةٌ ضروريّةٌ لا يصحّ إنكارها، ويُمكن التّنبيه عليها بأنّ الحادثَ ممكنٌ [2]، وكلُّ ممكِنٍ موجودٍ فلا بدّ له من مرجِّحٍ رَجَّحَ وجودَه على عدمه، لاستحالة ترجّحه بلا مرجّحٍ، ولا يمكن أن يكون هذا المرجِّحُ نفسَ الحادث، لأنّ

وذلك أنّ هذا الاستفهام إنكاريٌّ، وهو في كثيرٍ من الأحيان يقتضي أنّ الأمر المنكَر واقعٌ متحقّقٌ، وإنّما لا ينبغي أن يكون واقعًا لفساده، فإذا خاطبنا إنسانًا بالإنكار على شيءٍ ما فهذا لا يعني أنّه لم يقع فيه، بل قد يكون وقع فيه وإنّما نحن نوبّخه على وقوعه فيه، لفساده، فالشّكّ قد يكون حصل عند أولئك الأقوام فعلًا، وإنّما رُسلهم وبّخوهم عليه، إذ لقوّة الأدلّة على وجود الله وتضافرها كان إنكارها وتجاهلها وعدم الاشتغال بتدبّرها والقول بمقتضاها منكرًا جدًّا، وعلى هذا يكون ما بعد هذا الاستفهام -وهو الفَطرُ، الذي هو الخلق- كالدّليل على دعوى وجود الإله ووضوحها -إذ كلّ مفطورٍ يحتاج فاطرًا-، ولو كان هذا الأمر ضروريًّا لما صحّ الاستدلال عليه، إذ الضّروريّات لا يُستدلّ عليها. والله أعلم.

(1) فلا واسطة بين الله وبين العالم.

(2) ولا يجوز أن يكون محالًا، لأنّ المحال لا يوجد أصلًا، والحادث قد وُجِدَ، ولا يجوز أن يكون واجبًا لأنّ الواجب لا يُعدم، والحادث كان معدومًا قبل وجوده.

المؤثّر ينبغي أن يكون سابقًا في الوجود على الأثر، والشّيء لا يسبق نفسَه، لاستلزام ذلك للتّناقض أي كون الشّيء معدومًا موجودًا، ولأنّ المعدوم لا يُمكنه التّأثير في شيءٍ، فتعيّن أن يكون المرجِّحُ لوجود الحادث غيرَه، وأن يكون سابقًا عليه في الوجود [1].

أمّا استحالة رجحان وجود الممكن على عدمه من غير مرجِّحٍ، فلأنّه مناقضٌ لمفهوم الممكن، إذ الممكن هو ما لا يكون وجوده ذاتيًّا ضروريًّا له، بل يحتاج في وجوده إلى سببٍ غيرِه، ثمّ الممكن لو وُجد فسيوجد على مقدارٍ خاصٍّ (مثل حجمه وكتلته وهيئته ومكانه وزمانه)، ويجوز أن يوجد على ما لا نهاية من المقادير غيرِه وكلّها متساويةٌ في قبول الممكن لها، ويستحيل وجودها له **دفعةً** -لاستحالة اجتماع الأضداد على محلٍّ واحدٍ-، وتقدّره ببعضها دون الآخر دون سببٍ يُفضي إلى كون المساوي لغيره راجحًا عليه، وهذا تناقضٌ.

وأمّا كون العالم حادثًا، فدليله أنّ العالم تحصل فيه **تغيّراتٌ** كثيرةٌ كالحركة والسّكون، ويجب أن يكون لهذه التغيّرات بدايةٌ، إذ يستحيل أن تكون لا أوّل لها لاستحالة التّسلسل، وإذا كان لهذه التغيّرات بدايةٌ فيجب أن يكون للعالم بدايةٌ. ولا يجوز أن يكون العالم

---

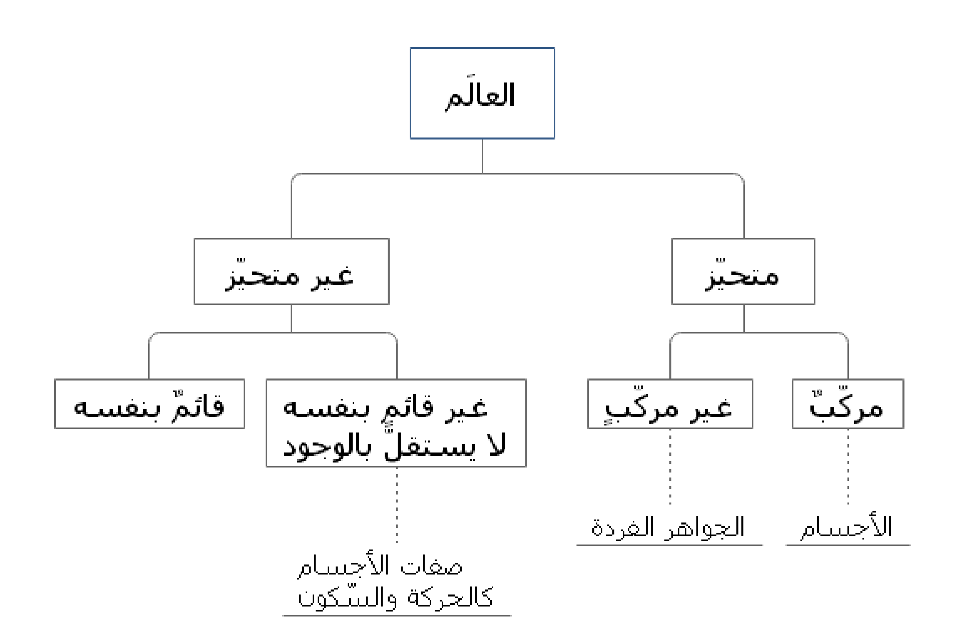
(1) وإلى هذا وقع الإشارة بقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور:35]، فإمّا أن لا يكون لهم خالقٌ، وإمّا أن يكونوا هم الخالقين، وكلاهما باطلٌ كما قرّرنا من استحالة الرّجحان دون مرجّحٍ ومن استحالة تقدّم الشّيء على نفسه، وإمّا أن يكون لهم خالقٌ غيرهم وهذا هو الحقّ.

موجودًا في الأزل ساكنًا، إذ لو وُجد في الأزل ساكنًا لكان السّكون ذاتيًّا له واجبًا عليه، وهذا باطلٌ لجواز الحركة عليه ضرورةً، ويستحيل رجحان السّكون على الحركة دون مرجّحٍ، ولو كان السّكون واجبًا عليه لما جازت عليه الحركة والتّغيير. فحصول التّغيير دليلٌ على حدوث العالم.

ويُمكن أن نقول في تقرير ذلك أيضًا: العالم **منقسمٌ** إلى متحيّزٍ (وهو ما لهُ حيّزٌ يشغله، والحيّز هو الفراغ الموهوم) وغيرِ متحيّزٍ، والأوّل إمّا مؤتلفٌ وهو الجسم (ويكون ممتدًّا)، أو غير مؤتلفٍ وهو الجوهر الفرد (ولا يكون ممتدًّا)، والثّاني (غير المتحيّز) إمّا قائمٌ بمتحيّزٍ وهو العَرَضُ (أي صفات الحوادث العارضة عليها) كالحركة والسّكون والاجتماع والافتراق، أو غير قائمٍ بمتحيّزٍ، وهذا الأخير لم يثبت دليلٌ على وجوده [1].

---

(1) وأثبت بعض النّاس أفرادًا من هذا القسم من العالم وسّموها مجرّداتٍ، وليس على ثبوتها دليلٌ صحيحٌ، وعدم إبطال وجودها لا يضرّ الاستدلال في هذا المقام، إذ ثبوت حدوث ما ثبت وجوده كافٍ في إقامة الدّلالة على أنّ له محدثًا قديمًا.



العالَم
متحيّز
غير متحيّز
مركّبٌ
غير مركّبٍ
غير قائمٍ بنفسه
لا يستقلّ بالوجود
قائمٌ بنفسه
الأجسام
الجواهر الفردة
صفات الأجسام
كالحركة والسّكون

إذا تقرّر هذا، فالأعراض حادثةٌ بالضّرورة، لمشاهدة التغيّر عليها، والأجسام حادثةٌ لملازمتها للأعراض، إذ ملازم الحادث حادثٌ لأنّه لا يسبقه، وما لا يسبق الحادث فحادثٌ (1)، وحُكم ما لم نره من الأجسام حُكم ما رأيناه، لانعقاد المماثلة بينها (1).

---

(1) وفي حجاج إبراهيم عليه السّلام لقومه إشارةٌ إلى هذه الدّلائل، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام:76] إذ كلّ ما جاز عليه التّغيّر كالحركة والسّكون (وهو الجِرم) يجوز عليه الظّهور والأفول الحسّيّان، وكلّ آفلٍ فليس بإلهٍ، فلا شيء من الأجرام بإلهٍ، وكذلك في قوله عليه السّلام: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام:78] إشارةٌ إلى دليل التّخصيص، وهو أنّ كلّ ما اختصّ بمقدارٍ فلا يكون واجبًا، لأنّ نسبة جميع المقادير إلى القابل للمقادير متساويةٌ، فلو كان ذو المقدار قديمًا لكان المقدار المعيّن له واجبًا، وهذا خلفٌ، إذ المقادير جميعها ممكنةٌ لا شيء منها واجبٌ، والله تعالى واجبٌ فلا يجوز عليه الاختصاص بالمقادير كالكِبَر الحسّيّ.

وقوله (هذا ربّي) كان في مقام المناظرة لا في مقام الاعتقاد، وقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [سورة الأنعام:83] يدلّ على قوّة هذا الدّليل، وصحّة مسلك المتكلّمين، وذلك أنّه شرّف هذا الدّليل بجعله حجّةً، وبإضافتها إلى نفسه، وقوله ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة الأنعام:83] يدلّ على أنّ الاشتغال بالاستدلال في أصول الدّين أمرٌ يحصّل الرّفعة، فوجب كون هذا العلم شريفًا، وكون النّظر والمجادلة بالحقّ أمرًا حسنًا، ثمّ هذه الرّفعة التي تحصل من هذا الفعل إنّما تحصل بفضل الله لتعليقها في الآية بمشيئة الله لا بالاستحقاق الذّاتيّ. هذا وإنّ القرآن بعدما سرد حجاج سيّدنا إبراهيم مع قومه، ذكرَ مجموعةً من الأنبياء بعده، ثمّ قال: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ هَدَى الله فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام:90] فأمر

ويمكن أن نقول في تقرير حدوث العالم كذلك:

العالم **ممكنٌ** موجودٌ، وكلّ ما كان كذلك فيلزم أن يكون أثرًا وفعلًا لغيره، لاستحالة الرّجحان دون مرجّحٍ، والفعل لا بدّ وأن يكون حادثًا مسبوقًا بعدمه، لأنّ القصد إلى إيجاد الموجود تحصيل حاصلٍ وهو باطلٌ، ولأنّه لا يُعقل فعلٌ أزليٌّ، لأنّ الأزليّ ما لا أوّل له، والفعل له أوّلٌ، فلزم أن يكون العالم حادثًا،

ثمّ العالم **مخصوصٌ** بمقادير دقيقةٍ من التّخصيصات التي يجوز أن يوجَد على ما لا نهاية له من خلافها [2]، وكونه على تلك المقادير المعيّنة -مع استوائه في إمكانيّة قبول جميع

باتّباع طريقتهم وهديهم، وهذا دليلٌ على مشروعيّة وفضل المجادلة في أصول الدّين والبحث والنّظر فيها.

(1) والتّماثل هو الاستواء في صفات النّفس، وهي التي لا يتحقّق موصوفها من دونها.

وقول سيّدنا إبراهيم -بعد إقامة الدّليل: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام:79] فيه الانتقال من الاستدلال على عدم إلهيّة بعض الأجرام بإثبات التّغيّر والتّخصيص عليها إلى الاستدلال على حدوث جميع السّموات والأرض، وهذا يدلّ على انعقاد التّماثل بين جميع الأجرام، فما صحّ على بعضها صحّ على غيرها.

(2) كالثّوابت الفيزيائيّة الكونيّة، مثل: ثابت الجذب العامّ.

المقادير بلا تفاوتٍ، إذ لا تفاوت حقيقيّ بين الكميّات- دليلٌ على افتقاره إلى مخصّصٍ واجبٍ غنيٍّ عن المقدار خصّصه بتلك المقادير، وهو المطلوب.[1]

فثبت إذًا أنّ العالم -وهو كلّ ما سوى الله تعالى- كلّه حادثٌ[2]، فلا بدّ له من مُحدِثٍ، أي فاعلٍ أوجده عن عدمٍ، ذلك الفاعل هو الله تعالى. وكون خالق العالم هو «الله» أخذناه من الشّرع.

تنبيهاتٌ

- إمكان العالم وصفٌ اعتباريٌ له، أي: يعتبره العقل، وليس وصفًا وجوديًا مشروطًا بوجود موصوفه. فيصحّ ثبوت الإمكان للعالم حال عدم العالم، فعلى هذا يجوز القول بثبوت أزليّة إمكان العالم (أي أنّ الأزل ظرفٌ لإمكان وجود العالم فيما لا يزال)، ولا

---

(1) وهذا تلخيصٌ للأدلّة المذكورة على حدوث العالم:

- دليل الإمكان: وحاصله ملاحظة افتقار العالم في حقيقته من حيث كونه ممكنًا إلى الموجِد.
- دليل التّخصيص: وحاصله ملاحظة ما في العالم من ضروب التّخصيصات، وأنّه يستحيل رجحان بعضها على ما يقابله دون مرجّحٍ.
- دليل التّغيّر: وحاصله ملاحظة التغيّرات على العالم، وأنّه يستحيل تسلسلها لا إلى بدايةٍ.
- دليل حدوث الأجسام والأعراض: وحاصله إثبات حدوث العالم بحدوث جميع أقسامه، فالأعراض حادثةٌ بالضّرورة، والأجسام حادثةٌ لملازمتها للأعراض.

(2) وعِلمُ الكون المعاصر أثبت كون العالَمِ الفيزيائيّ المشاهَد له بدايةٌ.

يصحّ القول بإمكان أزليّته (أي إمكان كون الأزل ظرفًا لوجود العالم فيه) إذ ذلك محالٌ.

- الزّمان هو اعتبارٌ يعتبره العقل بين الحوادث، فقبل حدوث العالم لا زمانَ، بل الزّمان يصحّ اعتباره مع حدوث العالم لا قبله، فهو من لواحق الحوادث.
- هذه الأدلّة المذكورة لإثبات وجوب وجود الله ليست علّةً لوجود الله ولا لوجوب وجوده، فالواجب لا علّة له، بل هي علّةٌ وسببٌ لعلمنا بهما، واقتضاءُ ذات الواجب وجودَه لا يعني علّيّة ذاتَه في وجوده.
- قولنا: الله موجودٌ، معناه أنّه متحقّقٌ وثابتٌ، فنفس هذا التّحقّق والثّبوت هو وجوده، فليس للوجود وجودٌ، بل الوجود معنًى ينتزعه الذّهن من المتحقّق، فالوجود صفةٌ نفسيّةٌ ثبوتيّةٌ يدلّ الوصف بها على نفس الذّات دون معنًى زائدٍ عليها، وهو نفس تحقّق الماهية، لا تحقّق شيءٍ للماهية.

إثبات قِدَم الله تعالى

موجِد العالم يجب أن يكون قديمًا، أي: لم يسبق وجودَه عدمٌ، أو: لا افتتاح ولا ابتداء ولا أوَّلَ لوجوده، لأنّه لو قُدِّر حادثًا، لافتقر إلى مُحدِثٍ، لما تقرّر أنّ لكلّ حادثٍ مُحدِثًا، وننقل الكلام إلى مُحدِثه، فإن كان حادثًا لزمه ما لزم الأوّل، وهكذا، فإن لم تنتهِ سلسلة المحدثات إلى مُحدِثٍ قديمٍ غيرِ حادِثٍ للزِمَ التّسلسل في الماضي، أي وجود حوادث لا أوّل لها، وهو باطلٌ مُحالٌ، إذ آحاد هذه السّلسلة حادثٌ، فلا يمكن أن يكون مجموعها قديمًا، إذ المركّب من الحوادث حادثٌ وليس قديمًا، وكذلك يلزم منه انقضاء ما لا نهاية له، إذ من شرط

وجود حادثٍ متأخّرٍ انقضاء جميع ما سبقه من الحوادث، وإذا قدّرناها لا نهاية لها، لزم اجتماع النّهاية واللّانهاية، وهذا تناقضٌ مرفوع [1].

وإذ قد بطل احتمال حدوثه، لزم قِدَمه، إذ لا واسطة بين القِدَم والحدوث.

قال تعالى: ﴿**هُوَ الأَوَّلُ** وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد:3]، وقال أيضًا: ﴿**وَلَمْ يُولَدْ**﴾ [سورة الإخلاص:3].

إثبات البقاء لله تعالى

موجِدُ العالم يجب أن يكون باقيًا ليس لوجوده آخرٌ ونهايةٌ، أي: يستحيل أن يلحقه عدمٌ، لأنّه لو قُدِّر عدمه فيما لا يزال، لكان انعدامه مُمْكِنًا (لصحّة تقدير وقوعه)، وما كان انعدامه ممكنًا لم يكن واجبَ الوجود بل ممكنَ الوجود، فيحتاج في وجوده إلى مرجّحٍ يرجّحُ وجودَه على عدمه فيكون حادثًا لا قديمًا، وهذا باطلٌ، لما تقرّر سابقًا من وجوب وجوده تعالى، فثبت البقاء له تعالى.

هذا، وإنّ وجوب الوجود يستلزمُ القِدَم والبقاء، لأنّ ما كان وجوده واجبًا لا يُمكن انتفاؤه بحالٍ فيجب نفي العدم عنه في الأزل وفيما لا يزال، وبالله التّوفيق.

---

(1) وقد وقعت الإشارة إلى إبطال التّسلسل في الحديث الذي رواه البخاريّ ومسلم، قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (لا عدوى ولا صفر ولا هامة)، فقال أعرابيٌّ: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرّمل كأنّها الظّباء فيخالطها البعير الأجرب فيجربها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فمن أعدى الأوّل؟).

إثبات الغنى المطلق لله تعالى عن كلّ ما سواه

موجِد العالم يجب أن يكون غنيًّا عن جميع ما سواه، لأنّه لو افتقر في وجوده إلى غيره – والحال أنّ كلّ ما سواه حادثٌ– لتوقّف وجوده على حادثٍ ولكان حادثًا، وهذا باطلٌ لأنّه ثبت قِدَمُه، ولَلَزِم الدّور كذلك، إذ كلّ ما سواه مُفتقرٌ إليه، فإذا افتقر هو إلى شيءٍ ممّا سواه لزم تقدّم الشّيء على نفسه، وقد سبق بيان بطلانه [1].

---

(1) والمُختار في تفسير لفظ 'الإله' أنّه: المستغني عن كلّ سواه، والمفتقِرُ إليه كلّ ما عداه، وهذا يلزم عنه كونه المعبود بحقٍّ، ويدلّ على هذا قوله تعالى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ – قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَاللهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة 75–76]، فقوله: (كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) يدلّ على أنّ كلًّا من سيّدنا عيسى وأمّه مريم عليهما السّلام محتاجان، فلا يليق بهما أن يكونا إلهين، فوجب أن يكون الإله بخلاف ذلك، أي مستغنيًا عن جميع ما سواه. وقوله: (أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) يدلّ على أنّ الإله لا يليق به أن يكون مستغنًى عنه، فوجب أن يكون مفتَقَرًا إليه. فوجب بمجموعهما كون الإله: مستغنيًا عن جميع ما سواه، ومفتقَرًا إليه كلّ ما عداه.

ويشهد لكون الإله هو المعبود بحقٍّ تعقيبُ ذكر الألوهيّة بالفاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي﴾ [سورة طه:14].

وقد نعبّر عن الاستغناء بالقيّوميّة: أي أن يكون الله قائِمًا بنفسه -قال تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [1] [سورة البقرة:255]-، بمعنى أن يكون غنيًّا في وجوده وفي كماله عن غيره، ويدخل في الأوّل غناه عن المحلِّ (أي الذّات التي يقوم بها، كما تقوم الصّفة بموصوفها) وغناه عن المخصّصِ (أي المؤثّر) له أو لبعض صفاته.

أمّا غناه عن المحلّ، فهو بأن لا يكون صفةً أو معنًى قائِمًا بغيره، إذ المعاني لا تستقلّ بالوجود، ولا تثبت لها معانٍ وجوديّةٌ، لامتناع قيام المعنى بالمعنى (ككون القدرة قادرةً عالمةً)، إذ يلزم عنه التّسلسل، فتكون قدرةُ القدرةِ قادرةً عالمةً، وعلمُها كذلك، وهكذا، وهو باطلٌ، لكنّ الله ثبت له صفات المعاني -كما سيأتي-، وما كان كذلك فيستحيل أن يكون صفةً، فثبت أنّه ذاتٌ مستغنٍ عن المحلّ.

وأمّا غناه تعالى عن المخصّص، فلأنّه لو أثّر فيه مؤثِّرٌ لكان ممكنَ الوجود لا واجبه، وهذا باطلٌ لثبوت وجوب وجوده.

قال تعالى: ﴿وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة فاطر:15]، ﴿إِنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة العنكبوت:6]، ﴿وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة الحج:64].

---

(1) ووصف الله تعالى بكونه (الحيّ) يقتضي كماله فيما به الحياة من الوجود والعلم والقدرة، ووصفه بكونه (القيّوم) يقتضي كونه متقوّمًا (قائمًا) بذاته مقوّمًا لكلّ ما عداه، فيدخل في الأوّل وجوب وجوده واستغنائه عن جميع ما عداه، وفي الثّاني افتقار كلّ ما عداه إليه وكونه قادرًا مريدًا عالمًا حيًّا.

ويدخل في الغنى أيضًا استحالة تكمّله تعالى بغيره -كالأفعال والأغراض- لأنّه غنيٌّ في كماله ووجوده عنها، فكلّ أفعال الله تعالى ممكنةٌ جائزةٌ لا تفيده كمالًا لم يكن حاصلًا له قبلها، وكذلك ليس لأفعاله أغراض باعثةٌ، وسيأتي مزيد بحثٍ للمسألة لاحقًا بإذن الله، وبالله التّوفيق.

مخالفة الله تعالى لسائر خلقه

الله تعالى مخالفٌ لخلقه في ذاته وصفاته، لأنّه لو ماثل شيئًا من خلقه، لجاز عليه ما يجوز عليه، فيكون حادثًا مثله(1). قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾(2) [سورة الشورى:11] فالله تعالى ليس من جنس العالم.

---

(1) والمثلان ما استويا في صفات النّفس (وهي التّي لا يتحقّق موصوفها بدونها، كالنّطق للإنسان، والتّحيّز للجرم)، أو ما تشاركا فيما يجب لهما وما يستحيل عليها وما يجوز لهما.

(2) والمراد من «مِثله» ذاتُه المقدّس كما يُقال «مثلُك لا يفعل هذا» أي: أنت، وقيل: مِثله صفته، أي ليس كصفته صفة، وقيل: الكاف زائدة للتّوكيد فيكون المعنى: ليس مثلَه شيءٌ، لأنّ كلّ ما سواه حادث، فاستحال أن يماثل واجبَ الوجود الثّابت قدمه وبقاؤه، وقد يكون المعنى نفي أدنى وجه شبهٍ، بيان ذلك أنّ أعلى التّشبيه في القوّة هو التّشبيه البليغ الذي حُذفت منه الأداة ووجه الشّبه، فإذا ذكرنا أداةً واحدةً ضعف التّشبيه، فإذا ذكرنا أداتين كان التّشبيه أضعف، فإذا نفينا أضعف قدر شبهٍ كان ما فوقه منفيًّا من باب أولى.

فليس جِرْمًا يتحيّز بحيّزٍ، لأنّه لو كان متحيّزًا لكان لا يخلو عن الحركة والسّكون وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث يُلازِمها، وما يلازم الحوادث في الوجود حادثٌ لأنّه لا يسبق تلك الحوادث، والله قد ثبت قِدَمُه، فلا يكون جرمًا، ولا يجوز عليه لوازم الجرميّة كالحركة والسّكون، والكون في المكان، والاختصاص بالجهات.

وليس جسمًا مركّبًا (مؤلّفًا)، لأنّ المركّب مفتقرٌ إلى المخصّص، وبيانه أنّ كلّ ما يقبل المقدار فإنّه يجوز عليه جميع المقادير، وذلك لعدم التّفاوت بين المقادير في الحقيقة (فلا يوجد فرقٌ في حقيقة الكميّات المختلفة كـ3 أو 15 أو 300) فوقوع بعض هذه المقادير الجائزة بدلًا عن بعضها الآخر الجائز يحتاج إلى مرجّحٍ ومخصّصٍ، والله غنيٌّ عن المخصّص لوجوبه، وإذا فرضنا مقدارًا قديمًا لكان واجبًا، والحال أنّه ممكنٌ، وهذا تناقضٌ. ودليل الوحدة كذلك يمنع كونه مركّبًا كما سيأتي.

وإذا ثبت كون الله ليس بجرمٍ ولا بجسمٍ، وكان الوهم لا يعمل إلّا في المحسوسات، وجب عدم جواز توهّم وتخيّل صورةٍ لله تعالى، لعدم كونه جرمًا ولاستحالة الصوّرة والهيئات الفيزيائيّة عليه.

وليس معنًى (صفةً) يقوم بغيره، لأنّ المعنى لا يتّصف بصفات المعاني كالقدرة والعلم، فلا يمكن مثلًا: علمٌ قادرٌ مريدٌ، ولا إرادةٌ عالمةٌ حيّةٌ، وإلّا للزم التّسلسل بأن يكون المعنى القائم بالمعنى متّصفًا بمعانٍ أخرى، وتلك بأخرى، لا إلى نهايةٍ، وهذا باطلٌ، والله تعالى ثبت اتّصافه بصفات المعاني كما سيأتي، فلا يكون معنًى، ثمّ المعنى مفتقرٌ إلى محلٍّ يقوم به، والله تعالى واجبٌ قديمٌ غنيٌّ كما ثبت، فلا يكون معنًى.

ما تقدّم من الصّفات –غيرِ الوجود– (وهي: القِدَم، البقاء، المخالفة للحوادث، القيام بالنّفس) هي صفاتٌ سلبيّةٌ (بمعنى: سالبةٌ، لا مسلوبةٌ)، أي أنّ مفهومها ومعناها سلبُ أمورٍ لا تليق بالله تعالى، فالقِدَم هو سلب العدم السّابق للوجود (أو سلب الأوّليّة)، والبقاء هو سلبُ إمكانِ العدم اللّاحق للوجود (فبقاء الله واجبٌ له، وهو باقٍ بنفسه لا بغيره)، والمخالفة سلب المماثلة والمشابهة، والقيام بالنّفس نفي كونه معنًى يقوم بغيره، ونفي المخصّص عنه تعالى، والوحدانيّة سلب الكثرة في ذات الله على ما سيأتي، وتُسمّى هذه الصّفاتُ صفاتِ الجلال، لقولنا فيها: جلّ عن كذا أي تنزّه عنه.

وأمّا صفات المعاني، فهي المعاني القديمة الثّابتة لله تعالى، الزائد مفهومها عن مفهوم الذّات، القائمة بها، وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسّمع والبصر والكلام، وسيأتي إثباتها، وإنّما كان تقديم الصّفات السّلبيّة بالبحث والتّدليلِ رعايةٌ لمقام التّنزيه، حتّى لا يسبق فهم فاهمٍ من صفات المعاني إلى معانٍ فاسدةٍ، وهذا متناسبٌ مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾ [سورة الشورى:11]، فقدّم التّنزيه والسّلب.

إثبات القدرة والإرادة والعلم والحياة لله

موجِدُ العالم يجب أن يكون:

قادرًا، لأنّه إن لم يكن قادرًا لم يُمكن حصول العالَم منه، إذ القادر هو من يتأتّى منه الفعل، والعاجز لا يتأتّى منه الفعل، فلا يمكن أن يكون موجدًا لغيره.

مُريدًا، لأنّه إن لم يكن مُريدًا لم يمكن أن يحصل منه ترجيح وجود العالم ولا تخصيصه بما اختصّ به من المقادير، ولو صدر عنه العالم دون اختيارٍ منه للزم حينها قِدَمُ العالم، وكلاهما باطلٌ لثبوت وجودِ العالَم وحدوثِه.[1]

---

(1) والقول باللّزوم بين بعض الأشياء لا يقتضي القول بعليّة الملزوم منها في لازمه، إذ اللّزوم أعمّ من العلّيّة. فلا ينافي إثباتُ اللّزوم نفيَ التّعليل.

مثال ذلك القول بلزوم وجود الذّات لوجود العَرَض، ووجود الجزء لوجود الكلّ. فاللّازم والملزوم كلاهما من خلق الله، وعلّة وجود كلٍّ منهما: تعلّق إرادة وقدرة الله به، لا غير، مع إمكان خلق الملزوم دون اللّازم إذا لم يكن اللّازم شرطًا في الملزوم كخلق المقدّمات دون النّتيجة. وأمّا إذا كان اللّازم شرطًا في الملزوم (كاشتراط وجود الجزء لوجود الكلّ، أو كاشتراط وجود المحلّ لوجود العرض) فلا يُمكن خلق الملزوم دون لازمه لاستحالة وجود المشروط بدون شرطه (فلا يمكن وجود الكلّ دون جزئه، ولا وجود العرض دون محلّ)، إذ قدرة الله لا تتعلّق بالمُحال، وليس هذا قولًا بالعليّة، ولا عجزًا، إذ العجز هو عدم تعلّق القدرة بمّا من شأنها أن تتعلّق به، وليس من شأنها التّعلّق بالمستحيل. وكذا يمكن خلق اللّازم دون الملزوم (وهو جليٌّ) -كخلق النّتيجة دون مقدّماتها، وخلق الجزء دون الكلّ- إذا لم يكن

عالمًا، لأنّ غيرَ العالِم لا يتأتّى منه الخلق، إذ القصد إلى المجهول وإيجاده مُحالٌ، فموجِدُ الشّيء يجب أن يكون عالمًا به، قال تعالى: ﴿أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرِ﴾ [سورة الملك:14] [1]، ولدلالة هذا العالَم المُحكَمِ على عِلمِ صانعه.

حيًّا، لأنّ الحياة شرطٌ في الاتّصاف بالقدرة والإرادة، ومتى ما ثبت المشروط، ثبتَ شرطُهُ، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ﴾ [سورة الفرقان:58].

ومن الصّفات الثّابتة لله تعالى السّمع والبصر والكلام، وثبوت هذه الأخيرة بالنّقل عن الرّسول [2]، ولا يتوقّف ثبوت صحّة الشّرع عليها، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [سورة المجادلة:1] ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الشعراء:220] [3]، ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء:164].

الملزوم شرطًا في اللّازم، وأمّا إذا كان الملزوم شرطًا في اللّازم (كاشتراط وجود العرض لوجود الجسم) فلا تتعلّق به القدرة.

(1) هذا بناءً على أنّ 'من' في موضع رفع فاعل، فيكون المعنى: ألا يعلم الخالقُ؟ ويحتمل أن تكون 'من' في موضع نصبٍ، فيكون المعنى: ألا يعلم اللهُ مخلوقَه؟

(2) ويُقال كذلك: بالسّمع، أي بالدّليل المسموع، وهو الدّليل النّقلي.

(3) وعطف السّميع على البصير وعلى العليم مع كونهما على صيغة المبالغة مُشعرٌ بالتّباين بين السّمع والبصر، وبين السّمع والعلم.

وحدانيّة الله تعالى

موجِد العالم يجب أن يكون **واحدًا في ذاته**، وذلك بأن 1- لا توجد ذاتٌ أخرى كذاته تعالى (وهو ما يسمّى بنفي الكمّ المنفصل)، فليس له أفراد متعدّدةٌ 2- ولا تكون لذاته أجزاءٌ وأبعاضٌ تتركّب منها، أي أنّه ليس كلًّا له أجزاءٌ (وهو ما يسمّى بنفي الكمّ المتّصل)، **وواحدًا في صفاته**، وذلك بأن 3- لا يوجد لغيره صفةٌ كصفته تعالى، 4- ولا أن تكون له أكثر من صفةٍ من نفس الجنس (كقُدَرٍ وإراداتٍ كثيرة)، **وواحدًا في أفعاله**، بأن 5- لا يكون لغيره خلقٌ (أي أنّه منفردٌ بالخلق والإيجاد).

أمّا دليل الأوّل والثّالث والخامس، فهو أنّه لو وجدت ذاتٌ أخرى كذاته تعالى أو وجد لغيره صفةٌ كصفته أو ثبت لغيره خلقٌ، للزم إمكان التّمانع بينه وبين غيره، بأن يريد مثلًا أحدهما إيجاد شيءٍ والآخرُ إعدامَه، فإن نفذت إرادة أحدهما كان الآخر عاجزًا ولم يكن إلهًا، ولزم التّخصيص عليهما أو الرّجحان دون مرجّحٍ، ولا سبيل إلى عدم نفاذ -أي: تَنَجُّزِ- إرادتهما أو نفاذ كليهما، لاستحالة اجتماع الُمرادَين واستحالة ارتفاعهما، وما لزم عنه إمكانُ الباطل فهو باطلٌ. قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ الله لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ الله رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء:22]، ﴿مَا اتَّخَذَ الله مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ الله عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة

المؤمنون:91]، ﴿وَإِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة:163]، ﴿أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف:54]. (1)

وأمّا دليل الثّاني، فلأنّ التّركيب يلزمه الحدوث، وذلك لاحتياج المركَّبِ إلى مخصّصٍ، إذ كلّ مركّبٍ مختّصٌ بمقدارٍ، ونسبة المقادير إلى القابل لها على السّواء، فحصول بعضها بدل البعض محتاجٌ لمرجّحٍ، وكلّ ما هو محتاجٌ إلى مرجّحٍ فليس غنيًّا واجبًا، وقد ثبت وجوب الإله وغناه.

ولأنّه لو كان مركّبًا من أجزاءٍ للزم إمّا أن تقوم صفاتُ الإلهيّة بكلّ جزءٍ، فيكون كلٌّ منهما إلهًا، ويلزم حينها تعدّد الإله –وسبق بطلانه–، وإمّا أن تقوم بمجموعها، وهذا باطلٌ لاستحالة قيام الصّفة بأكثر من محلٍّ، وإمّا أن تقوم بعض الصّفات ببعضها، والبعض الآخر بما تبقّى، وهذا باطلٌ كذلك، لاستلزامه تخصيص كلّ صفةٍ بمحلّها الخاصّ وتخصيص كلّ جزءٍ بصفةٍ دون غيرها، واستلزامه افتقار كلّ جزءٍ إلى غيره، واستلزامِه أن لا يكون شيءٌ منها إلهًا لكون العالِمِ غيرَ قادرٍ، والقادرِ غيرَ عالمٍ، وهكذا، فيستحيل أن يكون الكلّ إلهًا. والدّليل السّمعي قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص:1].

---

(1) ويجوز الاستدلال على الوحدانيّة بالنّقل، لأنّ العلم بثبوت الشّرع لا يتوقّف على العلم بثبوتها. وممّا يدلّ على ذلك من السّمع قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ **يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة فصلت:6].

وأمّا دليل الرّابع، فهو أنّه لو تعدّدت قدرته -مثلًا-، للزم إمّا وقوع مفعولاته بكلا القدرتين مجتمعتين وهو مُحالٌ لاستحالة اجتماع مؤثّرين على أثرٍ واحدٍ، أو على التّعاقب وهو محالٌ كذلك لاستحالة تحصيل الحاصل، وإمّا وقوعه بإحداهما، فيلزم العجز وعدم عموم التّعلّق للأخرى، وكذلك كونها على عددٍ معيّنٍ يحتاج إلى مخصّصٍ خصّصها بذلك العدد دون غيره، والواجب مستغنٍ عنه، وأمّا حصول الصّفة الواحدة فلا يفتقر إلى تخصيصٍ، إذ لمّا دلّ الدّليل على وجوب اتّصافه بقدرةٍ مثلًا، لم يتحقّق الواجب إلّا بصفةٍ، فتكون واجبةً، وما زاد عليها ليس كذلك.

كلام الله تعالى

الكلام إمّا لفظيٌّ، وإمّا غيرُ لفظيٍّ، فمن الثّاني ما يقوم بالنّفوس البشريّة من المعاني كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا الله بِمَا نَقُولُ﴾ [سورة المجادلة:8]، ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [سورة البقرة:235]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [سورة الأعراف:205]، وكما سأل أحد الصّحابة رسول الله ﷺ: إني لأحدث نفسي بالشيء لو تكلمت به لأحبطت أجري، فقال ﷺ: «لا يلقى ذلك الكلام إلّا مؤمن» -رواه الطّبرانيّ-، وقال سيّدنا عمر: زوّرت كلامًا في نفسي.

واللّفظيّ دالٌّ على النّفسيّ مُبدٍ مُظهرٌ له، قال تعالى: ﴿قَالُواْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ **وَلَمْ يُبْدِهَا** لَهُمْ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَالله أَعْلَمْ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [سورة يوسف:77]، ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ **تُبْدُوهُ** يَعْلَمْهُ الله وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَالله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾ [سورة آل عمران:29].

والله تعالى له كلامٌ نفسيٌّ به يدلّ على معلوماته تعالى، إذ العلم يُلازمه الخبرُ عن المعلوم، والكلام إن تعلق بتحصيل الفعل فأمرٌ، أو بالكفّ عنه فنهيٌ، أو بوقوع النّسبة أو لا وقوعها فخبرٌ [1]، قال سيّدنا عيسى عليه السّلام: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ **مَا فِي نَفْسِكَ** إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [سورة المائدة:116]، وقد تواتر النّقل عن الأنبياء وعن الشّرائع أنّ الله تعالى متكلّمٌ.

وكلام الله تعالى يُطلق بالاشتراك على المعنى القائم بذاته العليّة، وعلى النّظم والتّركيب العربيّ المُعجِز المُنْزَل على سيّدنا محمّدٍ ﷺ، والأوّل صفةٌ قديمةٌ يستحيل عليها صفات الحوادث من التّركيب والتّقدّم والتّأخّر، ويستحيل أن تكون عرضًا بأن تكونَ حرفًا أو صوتًا، وذلك لاستحالة حلول الحوادث بذات الله تعالى، والثّاني حادثٌ مخلوقٌ غيرُ قائمٍ بذات الله تعالى، قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم **مُّحْدَثٍ** إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنبياء:2]، وقال: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ **مُحْدَثٍ** إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [سورة الشعراء:5]، وهو دالٌّ دلالة مطابقةٍ على بعض متعلّقات الكلام النّفسيّ، ودلالة التزامٍ على وجود الكلام النّفسيّ.

ويستحيل الكذب في الكلام النّفسيّ المتعلّقِ بالأخبار لوجوب مطابقته للعلم لكونه لازمًا له، وحقّيّة الملزوم تستلزم حقّيّة اللّازم، ودليل صدق اللّفظيّ الدّالّ على النّفسيّ هو

---

(1) ولا يرجع الأمر والنّهي إلى الخبر، لأنّ الخبر يلزمه احتمال الصّدق وهما لا يحتملانه، والاختلاف في اللّوازم يؤذن بالاختلاف بين الملزومات.

المعجزة على ما سيأتي في باب النّبوّات، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء:87]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلا﴾ [سورة النساء:122]، ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيد﴾ [سورة فصلت:42]. [1]

---

(1) والمخالفون لأهل السنّة في هذه المسألة اشتركوا في نفيهم للكلام النّفسيّ، فهم كلّهم قائلون بأنّ الكلام لا يكون إلّا بحرفٍ وصوتٍ، وهذا منهم محضُ وهمٍ، فالإنسان يُدرك بالضّرورة قيام معانٍ بنفسه دالّةٍ على بعض معلوماته، وليست هذه المعاني أصواتًا وحروفًا، وهذا الاستدلال لإبطال انحصار الكلام في اللّفظيّ، لا في أنّ كلام الله هو مثل هذه المعاني التي تقوم بالبشر، تعالى عن ذلك. وجملةُ أقوال المخالفين في هذه المسألة:

الكلام اللّفظيّ حادثٌ قائِمٌ بذات الله تعالى، وقال به الكرّاميّة، والرّدّ عليهم بمنع قيام الحوادث بذات القديم الواجب.

الكلام اللّفظيّ حادثٌ غيرُ قائِمٍ بذات الله تعالى، وقال بهذا المعتزلة، ونحن نوافقهم على كون اللّفظيّ غير قائمٍ بذات الله، وعلى حدوثه، لكنّا نثبت شيئًا وراء ذلك، وهو الكلام النّفسيّ.

الكلام اللّفظيّ قديمٌ قائِمٌ بذات الله تعالى، وقال به بعضٌ من الحنابلة، والرّدّ عليهم باستحالة قِدَم اللّفظ والصّوت.

الكلام اللّفظيّ قديمٌ بالنّوع حادثٌ بالآحاد، قائمٌ بالله، وقد قال به ابن تيميّة، والرّدّ عليه بما تقدّم (عند إبطال التّسلسل) من استحالة حوادث لا أوّل لها، وبمنع قيام الحوادث بذات الله. والله أعلم.

تعلّقات صفات الله

التعلّق: هو طلب الصّفة أمرًا زائدًا عن قيامها بالذّات، كالكشف للعلم، والدّلالة للكلام، وهو إمّا تنجيزيٌّ أو صلاحيٌّ.

ومعنى **التعلّق الصّلوحيّ** (ويُسمّى كذلك: التّعلّق بالقوّة لا بالفعل): هو الصّلاحيّة للتعلّق الفعليّ التّنجيزيّ، كقولنا عن السّيف وهو في الغِمد أنّه قاطعٌ، والقطع غيرُ حاصِلٍ به حال كونه في الغمد، إلّا أنّه صالحٌ للقطع، وكقولنا عن الماء في القارورة أنّه مروٍ.

وأمّا **التّعلّق التّنجيزيّ**، فهو ما تمّت جميع جهاته (الصّفة، التّعلّق) وحصل به تعلّق الصّفة بمتعلَّقِها فعلًا.

إذا تقرّر هذا، فالمعاني من حيث التّعلّق وعدمه قسمان:

- صفاتٌ ليس لها تعلّقٌ، وهي الحياة، إذ لا تطلبُ الحياة معنًى زائِدًا على قيامها بالذّات، ولا يُنتظر لتمام معنى الحياة عند العقل أمرٌ آخر غير مجرّد التّصديق بقيامها بالذّات.
- صفاتٌ لها تعلُّقٌ، وتنقسم من حيث تعلُّقُها إلى أقسامٍ:
  - صفةٌ لها تعلُّقُ التّخصيص (أي: تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه): وهي الإرادة، فالإرادة متعلّقةٌ تعلّقًا تنجيزيًّا قديمًا بجميع ما سيكون من الممكنات، بمعنى أنّ الله رجّح في الأزل وقوع ما سيقع من الممكنات وأرادها.
  - صفةٌ لها تعلُّقُ تأثيرٍ، وهي القُدرة، وهي متعلّقةٌ تعلُّقًا تنجيزيًّا حادثًا بالممكنات التي رجّحها الله بإرادته ومشيئته قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة هود:107]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [سورة القصص:68]، ومتعلّقةٌ أزلًا بجميع الممكنات تعلُّقًا

صلوحيًّا، بمعنى أنّها صالحةٌ لأن تتعلّق بها فعلًا تعلّقًا تنجيزيًّا فيما لا يزال، ولو خرج عن إمكان تعلّقها ممكنٌ ما للزم أن تكونَ مخصَّصَةً، والواجب لا يُخصَّص، وليس بعضُ الأعداد بأولى من بعضٍ حتّى يجوز أن تنحصر الممكنات التي يمكن أن تتعلّق بها القدرة بعددٍ معيّنٍ، ثمّ المصحّح للمقدوريّة هو الإمكان، والممكنات متساويةٌ في ذلك، وما ثبت للشّيء ثبت لمثله، فإذا ثبت جواز تعلّقها ببعض الممكنات وجب جواز تعلّقها بكلّ الممكنات، وإلّا فلو جاز أن يخرج عن جواز تعلّقها بعضُ الممكنات لخرج الجميع لتساويها في الإمكان، وللزم العجز التّامّ وانتفت الإلهيّة، وهذا باطلٌ [1]، قال تعالى: ﴿وَلله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالله عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِير﴾ [سورة آل عمران:189].

وإذا قلنا بأنّ الله ثبتت له الخالقيّة في الأزل، فمعناه أنّ الله تعالى قادرٌ على الخلق، أو أنّه سيخلق فيما لا يزال، لا أنّه خالقٌ فعلًا في الأزل، لأنّ الأزليّ ما لا أوّل له، والمخلوق ما له

---

(1) وفي حجاج سيّدنا إبراهيم عليه السّلام للنّمرود إشارةٌ إلى هذا، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ الله الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِـي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ الله يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَالله لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِين﴾ [سورة البقرة:258]، إذ حاصل دليل سيّدنا إبراهيم أنّ قدرة الإله صالحةٌ للتّعلّق بكلّ الممكنات، والإتيان بالشّمس من المغرب (أي ظاهرًا، فلا يتعارض هذا مع كون الأرض تدور حول الشّمس) ممكنٌ، فلمّا قصرت قدرة المعارض لربوبيّةِ الله عن هذا الممكن بطلت ربوبيّته لثبوت عجزه بسبب تخلّف قدرته عن جواز التّعلّق بممكنٍ ما، فوجب من هذا أن تكون قدرة الإله عامّةَ التّعلّق بكلّ الممكنات.

أوّلٌ، فيستحيل ثبوت مخلوقٍ وفعلٍ في الأزل، والخالقيّة فعلًا وتنجيزًا ثابتةٌ لله فيما لا يزال لا في الأزل، فجميع الحوادث لها بدايةٌ، وقد ورد في صحيح مسلمٍ: (كان الله ولم يكن شيءٌ غيره)، وورد أنّ أوّل ما خلق الله القلم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [سورة الجن:28] أي حصره بالعدّ، وهذا لا يكون إلّا في متناهي المقدار، لأنّ ما لا مقدار له فإنّه لا يمكن عدّه ولا حصره، فلو كانت الحوادث لا إلى أوّلٍ لما جاز حصرها وعدّها. (1)

وكلّ من القدرة والإرادة لا يتعلّقُ بالواجبات كذاته تعالى وصفاته، ولا بالمستحيلات كقلب الحادِثِ قديمًا وإفناء الواجب، إذ تعلُّقُ القدرة بالتّأثير، وتعلّق الإرادة بالتّرجيح، وكلاهما إمّا إيجادٌ أو إعدامٌ، والواجب لا يقبل الإيجاد لأنّه موجودٌ، ولا يقبل الإعدام

---

(1) ولا يُعترض على هذا الدّليل بما سيكون في المستقبل، لأنّ ما لم يحصل بعدُ ولم يوجَد فلا يُطلق عليه أنّه شيءٌ إلّا من باب المجاز، وأمّا الشّيء فلا يُطلق إلّا على ما وُجد فعلًا (استمرّ وجوده أم لم يستمرّ). ومن مجاز إطلاق الشّيء على ما سيكون قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [سورة الكهف:23]، فهو مجازٌ بالنّظر إلى ما سيؤول، نحو حديث: «من قتل قتيلًا فله سلبه»، ونحو: «لقّنوا موتاكم لا إله إلّا الله». ومنه أيضًا: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة الحج:1]، فالمجاز ما سيؤول، أو أنّه مبالغةٌ في إثبات السّاعة، أو أنّه حكايةٌ عنها فتنزّل منزلة الحاضر، نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [سورة يس:51].

لحقيقته، والمستحيل لا يقبل الإيجاد لحقيقته، ولا يقبل الإعدام لانعدامه أصلًا، فظهر بهذا أنّ حقيقة الواجب والمُحال لا تقبل التّأثير والتّخصيص أصلًا، فعدم تعلّق القدرة والإرادة بهما إنّما هو لعدم صلاحيّتهما لذلك، لا لعجزٍ في القدرة أو الإرادة، بل عجز القدرة هو تخلّفها عن صلاحيّة التعلّق ببعض ما يجوز أن تتعلّق به –وهو الممكن–، أو هو: عدم التّمكن من الفعل مع قابليّته أن يُفعل أي كونه ممكنًا، وذلك مُحالٌ في حقّ الله لما سبق تقريره.[1]

○ صفاتٌ لها تعلُّقُ **الكشف**، وهي:

– **العلمُ**، ويتعلّق بالواجبات والجائزات والمستحيلات، كلّيّها وجزئيّها، ما وقع منها وما لم يقع، إذ المُقتضي للعالِمِيّة: الذّاتُ متّصفةً بالعلم، والمقتضي للمعلوميّة: قابليّةُ كل مذكورٍ لأن يُعلم، فلو اختص التّعلّق ببعضها فإمّا أن يكون اختصاصه هذا من غير مخصّصٍ وهو محالٌ لاستحالة التّرجّح دون مرجّحٍ، أو معه فيلزم الافتقارُ إلى المخصّصِ وعدمُ الوجوبِ وهو محالٌ كذلك لما تقرّر سابقًا. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء﴾ [سورة آل عمران:5] وقال: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة يونس:61] وقال: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة الأنعام:28].

---

(1) ولا يرد على هذا قوله تعالى: ﴿وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران:189]، إذ لفظ «شيء» لا يصدق على المُحال.

أمّا 'قد' في قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّ لله مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا وَالله بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم﴾ [سورة النور:64] فهي للتّحقيق لا للشّكّ، فالمعنى: أنّه تحقّق علمه بذلك.

والسّمع والبصر، إذ لهما تعلّقُ كشفٍ من غيرِ سبقِ خفاءٍ.

○ صفةٌ لها تعلّقُ **دلالة**، وهي **الكلام**، إذ هو دالٌّ على معلومات الله تعالى، وتعلّقُه تنجيزيٌّ قديمٌ.

ويُمكن تقسيم الصّفات المتعلّقة بحسب متعلّقاتها إلى:

- صفاتٌ متعلّقةٌ بجميع ما يصدق عليه أقسام الحُكم العقليّ الثّلاثة (أي: بالواجبات والجائزات والمستحيلات)، وهي العلم والكلام.
- صفاتٌ متعلّقةٌ بالممكنات فقط، وهي الإرادة والقدرة، إذ غيرُ الممكنات من الواجبات والمستحيلات لا تقبل التّأثير والتّخصيص.
- صفات لها تعلُّقٌ بالموجودات، وهي السّمع والبصر. والله أعلم. [1]

---

(1) ما أدّى إليه الدّليل العقليّ ودلّ عليه الشّرع من صفات الله تعالى هو ما تقدّم ذكره منها، وقد اختُلِف في صفة التّكوين، فقال الماتريديّة بإثباتها، وجعلوا التّأثير بها، مع قولهم بأنّ القدرة مهيّئةٌ للممكنات ومصحّحةٌ لتعلّق التّكوين بها، ولم يُثبت الأشاعرة صفةً يحصل بها التّهيئة، بل قالوا أنّ مصحّح المقدوريّة هو الإمكان، ولا حاجة إلى صفةٍ أخرى لإثباته، والأشاعرة يجعلون التّأثير بالقدرة لا بالتّكوين.

كما اختُلِفَ في إثبات صفةِ الإدراك، وهي صفةٌ تتعلّق بالمشمومات –كالرّوائح– والملموسات –كالنّعومة– والمذوقات –كالحلاوة–، فأثبتها بعضُهُم بناءً على كونها كمالًا يجب اتِّصاف الله بها، مع نفيهم الجارحة والمماسّة وسائر ما يستلزم الحدوث، ونفاها بعضهم مكتفيًا بالعلم عنها، ووقف آخرون لعدم ورود السّمع بها.

أحكام عامّةٌ للصّفات

صفات الله تعالى السّبعة التي أثبتناها -وهي: القدرة، الإرادة، العلم، الحياة، السّمع، البصر، الكلام- ليست هي ذات الله تعالى، بل هي معانٍ زائدةٌ على الذّات ثابتةٌ لها، فقولنا مثلًا: عالمٌ، ليس له نفس معنى: موجودٌ، ففي الأوّل إثباتُ معنًى زائِدٍ عن مفهوم الوجود وهو ثبوت العلم لله تعالى، ثمّ لو لم تكن الإرادةُ والقدرة مثلًا زائدةً على ذات الله، لكانت الذّات كافيةً في إيجاد العالم، ولحصل وجوده في الأزل، وذلك مُحالٌ لحدوثه، وقد قال تعالى: ﴿لَّـكِنِ الله يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ **بِعِلْمِهِ**﴾ [سورة النساء:166]، ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى **عِلْمٍ** هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف:52]، ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلاَ تَضَعُ إِلاَّ **بِعِلْمِهِ** وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ [سورة فصلت:47]، ﴿إِنَّ الله هُوَ الرَّزَّاقُ **ذُو الْقُوَّةِ** الْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات:58]، وورد في الحديث -بصحيح البخاريّ-: «اللهمّ إنّي أستخيرك **بعلمك** وأستقدرك **بقدرتك**».

وليس معنى كلّ صفةٍ من هذه الصّفات هو معنى الصّفة الأخرى، فليست القدرة مثلًا هي نفس الإرادة ولا نفس العلم، وهكذا.

والصّفات قائمةٌ بذات الله لا بغيره (والقيام هو الاختصاص الذي يجعل القائم نعتًا لمن يقوم به)، إذ المتّصف بالشّيء هو ما قام به -لا بغيره- ذلك الشّيء، لا من أوجده.

والصّفات واجبة الثّبوت لله تعالى لا شيء منها ممكنٌ، فهي مقتضى ذاته، كما كان الوجود مقضى ذاته، ولا يقتضي ذلك تأثير الذّات فيها كما لم يقتض ذلك في الوجود.

وكلّها قديمةٌ لا شيء منها حادثٌ، إذ لو كانت حادثةً لما خلت الذّات عن الاتّصاف بها أو بأضدادها [1]، وما لا يخلو عن الحوادث فحادثٌ، فبطل حلول الحوادث بذات الله، وقد ورد في الحديث -في دعاء أعرابيٍّ أقرّه رسول الله ﷺ عليه وأنّه حسّن فيه الثّناء على الله-: «ولا تغيّره الحوادث» -رواه الطّبرانيّ في الأوسط-.

والمخالف يقول بحدوث الإرادة أو العلم أو الكلام، وسنشير إلى فسادٍ كلٍّ منها.

أمّا الإرادة، فلو كانت حادثةً، فإمّا أن تحتاج إلى إرادةٍ أخرى، وهكذا لا إلى بدايةٍ، أو أنّها حدثت بلا إرادةٍ، والأوّل باطلٌ لاستحالة التّسلسل، والثّاني يلزم منه حدوثُ حادثٍ بلا إرادةٍ، وهذا يلزم منه التّرجّح بلا مرجّحٍ، وينسدّ معه الباب لإثبات الإرادة، فليكن العالم إذًا حادثًا بلا إرادةٍ أصلًا، بل بلا مُحدثٍ.

وأمّا العلم، فلو كان حادثًا، للزم الجهل قبله وكان قديمًا، والقديم لا يجوز زواله وتغيّره، وشبهة القائل بحدوثه أنّه إن ثبت في القِدَم لكان متعلّقًا بأنّ العالم موجودٌ مثلًا، مع كونه غير موجودٍ أزلًا، وجوابه أنّ العلم إذا تعلّق بالحادث فإنّما يتعلّق أزلًا تعلّق انكشافٍ بما سيقع فيما لا يزال، فالله يعلم أزلًا أنّ العالم غير موجودٍ أزلًا وأنّه سيوجد فيما لا يزال، والابتلاء والاختبار إذا نُسب إلى الله فمعناه أنّه يعاملنا بما ظاهره الاختبار، ومثل قوله

---

(1) فالشّيء إذا صحّ له الاتّصاف بصفةٍ، لا يخلو عن الاتّصاف بها أو بأضدادها، كالجسم يتّصف بالحركة أو السّكون.

تعالى ﴿لِيَعْلَمَ اللهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [سورة المائدة:94] معناه: ليظهر لهم متعلّق علم الله، فذكر العلم وأراد المعلوم، أو ليعلم أولياء الله.

وأمّا الكلام، فالقائل بحدوثه في ذات الله يدّعي أنّه أصواتٌ ويجعله متعلَّقَ الإرادة، وبطلان هذا ظاهرٌ، إذ يستحيل قيام الصّوت بذات الله، لأنّه تموُّجٌ وكيفيّةٌ في الهواء، والقائل بحدوثه يتمسّك بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل:40]، والجواب أنّ الكلام كاشفٌ لا مؤثّرٌ، وكلمة 'كن' الحادثة إن حدثت بلا سبق 'كن' أخرى فليكن العالم حادثًا بلا كُن، وإلّا -بأن كانت حادثةً بـ'كن' أخرى- للزم التّسلسل، ثمّ 'كن' خطابٌ للعالم في حالة العدم أم الوجود؟ فإن كان في حالة العدم، فالمعدوم لا يفهم الخطاب، وإن كان في حالة الوجود فالكائن كيف يُقال له كُن؟ فالمفهوم من الآية هو أنّها كنايةٌ عن نفاذ القدرة وكمالها.

ثمّ الأحكام التي تُسند إلى الصّفات (كقولنا: القدرة مؤثّرةٌ والإرادة مرجّحةٌ) إنّما يكون إسنادها من باب المجاز، فالحقيقة أنّ الأحكام تُنسب إلى ذات الله متّصفًا بتلك الصّفات.

ثمّ إنّ إثبات وصفٍ أو حكمٍ لله تعالى يتوقّف على إذن الشّرع وتعليمه، بخلاف نفي ما لا يجوز عليه تعالى، فإنّ أيّ نقيصةٍ أو محالٍ على الله خطر بالبال أو وُجد من يقول به، فينبغي نفيه تفصيلًا لا إجمالًا فقط، وليس هذا من سوء الأدب كما توهّم بعضهم، لأنّ المقام مقام تنزيهٍ وليس مقام مدحٍ أو دعاءٍ، فمن سألنا مثلًا: هل يتألّم الله؟ لأجبنا دون تردّد بنفي ذلك، ولا يصحّ لنا التّوقّف والقول بأنّ نفي هذا لم يرد بالشّرع، إذ التّوقّف لا يجوز إلّا في حال تساوي الأدلّة وعدم إمكان التّرجيح بين الإثبات والنّفي، وههنا تنزيه

الله وكماله متيقّنٌ، إذ لحوق العوارض والانفعالات كالألم واللّذّة محالٌ على الله، فوجب نفيه. وقد صرّح القرآن بتنزيه الله تفصيلًا عن بعض ما وُجد مثبته، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَد وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَد﴾ [سورة الإخلاص:3-4] ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [سورة مريم:64]، ﴿مَا كَانَ لله أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾ [سورة مريم:35]، ﴿الله لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَّهُ﴾ [سورة البقرة:255]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ الله أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ﴾ [سورة الأنعام:14]، ﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾ [سورة المؤمنون:88]، وورد في الحديث: «إنّ الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام» -رواه مسلم-. والله أعلم.

تتميمٌ في الكلام عن الموهمات

ادّعى بعض النّاس صفاتٍ أخرى لله غير ما ذكرنا، وذلك كاليد والوجه مثلًا، وما قالوه باطلٌ، إذ أمثال هذه الألفاظ لم توضع في اللّغة لمعانٍ تقوم بالذّوات (وهي ما اصطُلح عليها بالصّفات)، بل وُضعت للدّلالة على أبعاضٍ وأجزاءٍ من الأجسام، وهي بمعانيها اللّغويّة العُرفيّة غيرُ مرادةٍ قطعًا من نصوص الشّريعة لاستحالة الجسميّة على الله، والشّريعة لا تأتي بما يُخالف قواطع العقل، إذ العقل أثبت حقّيّة الشّرع، فهو أصلٌ له في الإثبات عندنا، وفي بُطلان الأصل بطلانٌ للفرع، وإذا أتى لفظٌ يوهم ظاهرُه ذلك وجب تأويله تأويلًا إجماليًّا بأن يُصرف عن معناه العُرفيّ (الظّاهر) الموهِم إلى معنًى صحيحٍ غير معيّنٍ، مُفَوَّضٍ علمه إلى الله، والتّأويل التّفصيليّ -ويكون بتعيين المعنى المؤوَّل إليه زيادةً

عن صرف اللّفظ عن ظاهره المُحال- صحيحٌ بشرط وجود القرينة التي تعيّن المعنى المؤوَّل إليه، وهو من باب التّفسير فيجوز بالظّنّ.

ومثال التّفويض في لفظ 'اليد': الاكتفاء بصرفها عن معنى الجارحة والجزءِ من الله تعالى، لأنّه يستحيل عليه التّركيب المنافي لأَحَدِيَّتِه، دون تعيين معنًى تفصيليٍّ لهذه اللّفظة. وقد ورد إطلاق لفظ 'اليد' مع عدم إرادة الجارحة، مثل قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ **الْكِتَابَ** بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ **يَدَيْهِ** وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾ [سورة آل عمران:3]، ولا يد جارحة للكتاب اتّفاقًا، وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ **يَدَيْ رَحْمَتِهِ** وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان 48].

والتّأويل التّفصيليّ بأن يُقال مثلًا: اليد في قوله تعالى ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [سورة ص:75] تنصرف إلى القدرة بقيد التّشريف، وقد ورد إطلاق اليد مع إرادة القدرة، كما في الحديث في صحيح مسلمٍ -عند الكلام عن يأجوج ومأجوج-: «لا يدان لأحدٍ بقتالهم»، وقولُه تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [سورة المائدة:64] كنايةٌ عن الإنعام والإكرام، ردًّا على اليهود في ادّعائهم بخل الله تعالى وفقره، والأيدي في قوله تعالى: (وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ) قُصد بها القوّة في إقامة الدّين وطاعة الله، وذلك أنّ اليد آلةٌ لأكثر الأعمال، فصحّ أن يُقصد بها لازمها من العمل والقوّة.

وما استدلّ به الخصم من أنّها صفاتٌ لأنّ الله أضافها لنفسه لا يُفيد مدّعاه، إذ ليس مطلقُ النّسبة والإضافةِ تُفيد كونَ المنسوب صفةً، وذلك كالنّاقة والأرض في قوله تعالى:

﴿وَيَا قَوْمِ هَـذِهِ نَاقَةُ الله لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ الله وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ [سورة هود:64]، ثمّ ادّعاء كون تلك النّسب صفاتٍ زيادةٌ على الشّرع وعدم وقوفٍ عنده – ومدّعى الخصم خلافه– إذ لم يرد بالشّرع كون اليد مثلًا صفةً.

ومطلقُ التّأويل (وهو صرف اللّفظ عن معناه العرفيّ إلى معنًى آخر يحتمله اللّفظ) غيرُ مذمومٍ بالشّريعة، بل قد يكون واجبًا، وذلك إذا استحال حمل الخبر على المعنى العُرفيّ الظّاهر من اللّفظ، وقد ورد صريحًا في الحديث القدسيّ تعليمُ الله إيّانا التّأويل، وذلك في حديث أبي هريرة عند مسلمٍ: «إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَه» الخ الحديث، ففيه إقرارٌ للعبد باستنكاره الموهِم ما لا يليق بالله، وفيه تعليم اللهِ العبدَ التّأويل بصرف المرض المضاف إلى الله إلى مرض عبده.

ومن فروع هذه القاعدة الكلام على نزول الله تعالى، والنّزول في المعنى العُرفي: انتقال متحيّزٍ من مكانٍ عالٍ إلى مكانٍ أسفل منه، فالمجسّمة استدلّوا بروايةٍ فيها نسبة النّزول في الثّلث الأخير من اللّيل إلى الله تعالى، وقالوا بأنّ الله تعالى متحيّزٌ يتحرّك ويدخل في السّماء الدّنيا في آخر ثلث اللّيل، فلم يأخذوا بالقاعدة التي قرّرها الحديث الذي عُلّم فيه العبد التّأويل، والذي ينبغي بناءً عليها أن نقول: نسبة النّزول الحسّيّ إلى الله تعالى لا يجوز لأنّ الله تعالى ليس متحيّزًا، وذلك لأنّه ثبت أنّ كلّ متحيّزٍ فهو حادثٌ، فيجوز أن يكون المقصود نسبة هذا النّزول إلى ملكٍ من ملائكته، بل يتعيّن ذلك، لوروده في روايةٍ أخرى

عند النَّسائيّ بلفظ: «...ثمّ يأمر مناديًا يُنادي: هل من داعٍ فيُستجاب له، هل من مستغفرٍ يُغفر له، هل من سائلٍ يُعطى»، وفي روايةٍ أخرى عند الطّبرانيّ بلفظ: «...فيُنادي منادٍ» وفي روايةٍ عند أحمد بلفظ: «يُنادي منادٍ»، وحتّى لو لم ترِد هذه الرّوايات، فالنّزول قد يُطلق على ترك مقتضى القهر والعظمة إلى الرّحمة والمغفرة، وهذا جائزٌ نسبته إلى الله تعالى، وقد ورد إطلاق الإنزال على غير الانتقال الحسّيّ في القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [سورة الزمر:6] وقد يكون المعنى من الإنزال هنا التّذليل، والله أعلم.

ثمّ يلزم على القول بأنّ هذا النّزول نزولٌ حسّيٌّ أنّ الله -تعالى عن قول المشبّهة- يدور مع ثلث اللّيل في الأرض يتبعُه، إذ لا تخلو الأرض عن ثلث ليلٍ في زمنٍ من الأزمنة، فيلزم دوام حلول الله تعالى في السّماء، والتي هي ليست إلّا كحلقةٍ في فلاةٍ بالنّسبة إلى الكرسيّ كما ورد في الحديث[1]، فيلزم حلول الجِرم العظيم -على قولهم- في الهباءة، وهذا سفسطةٌ ومكابرةٌ، اللهمّ إلّا إن قالوا أنّ الله يصغّر حجمه ويدخل في هذه الهباءة وفي هذا تخصيصٌ له، وكلّ هذا الهذيان لا يقبله عقلٌ ولا شرعٌ.

ومن فروع هذه القاعدة كذلك الحديث الذي ورد فيه سؤال الجارية بـ(أين الله)، و'أين' في ظاهر اللّغة موضوعةٌ للمكان، وقد تقرّر أنّ الله مستغنٍ عن المكان، لأنّ وجود الله ليس وجودًا فيزيائيًّا مشروطًا بالزّمان والمكان، بل الله موجِد الزّمان والمكان، فوجب صرف

---

(1) في الحديث: «...مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى الْحَلْقَةِ» رواه البيهقيّ وابن حبّان.

السّؤال إلى المكانة، هذا إن ثبت لفظ 'أين' بالحديث، وإلّا فالرّواية التي فيها (أين الله) ضعيفةٌ لا يجوز الاستناد إليها، لكونها مخالفةً لقواعد الشّريعة مع ورود غيرها ممّا يوافق قواعد الشّريعة، إذ من قواعد الدّين أنّ الإنسان يدخل في الإسلام ويخرج من الكُفر بلفظ الشّهادة والإقرار بنبوّة محمّدٍ ﷺ وبما جاء به، وأمّا الإقرار بأنّ الإله في السّماء، فلا ينفي كُفرًا ولا يُثبت إيمانًا، إذ المشرك قد يعتقد أنّ له ربًّا في السّماء ويعتقد وجود أربابٍ معه في السّماء أو في الأرض، وقد لا يُقرّ بنبوّة محمّدٍ ﷺ، أو يرفض شيئًا ممّا جاء به -حال علمه بأنّه جاء به- فيكفر ولا ينفعه الإقرار بأنّ له ربًّا في السّماء، ولا يدخل في الإيمان بمجرّد تلك الكلمة كما قد اتّضح.

هذا وقد روى الحديث أحمد والنّسائيّ وأبو داود وابن حبّان بلفظ: «من ربّك، قالت: الله، من أنا: قالت أنت رسول الله»، ورواه الدّارميّ والإمام مالكٍ بلفظ: «أتشهدين أن لا إله إلّا الله ... أتشهدين أنّ محمّدًا رسول الله ... أتوقنين بالبعث بعد الموت» ورواه عبد الرّزّاق بلفظ «أتشهدين أن لا إله إلا الله ...وأنّ محمّدًا عبده ورسوله...وأنّ الموت والبعث حقّ... وأنّ الجنّة والنّار حقّ»، فالواجب حمل الحديث على هذه الزّاوية وطرح الرّواية الأخرى من الاعتبار.

ووصف الله بكونه عاليًا وعظيمًا مثل قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة الشورى:4] معناه اتّصافه بصفات الجلال والعظمة، وهي ترجع إلى قدرته على جميع الممكنات وعلمه بجميعها، وقهره لجميع الموجودات، ودخول جميع الكون تحت سلطانه وحُكمه وإرادته، وليس معنى كونه عاليًا أنّه في مكانٍ هو فوقٌ

بالنّسبة إلينا، لما تقرّر أنّ المكان من خصائص الأجسام والله ليس جسمًا لكون الأجسام بأسرها حادثةً، وليس معنى كونه عظيمًا أنّ له جثّةً كبيرة الحجم، إذ ذلك محالٌ عليه، لما تقرّر أنّ كلّ ذي مقدارٍ فلا يمكن أن يكون واجبًا، لاستلزام ذلك وجوب ورجحان أحد المقادير الممكنة على ما لا نهاية له من المقادير الممكنة، وانقلاب الممكن محالًا والرّجحان دون مرجّحٍ محالان.

إذا تقرّر هذا، فكلّ ما ورد في الشّريعة ممّا فيه نسبة العلوّ والفوقيّة والعظمة إلى الله فينبغي حمله على معنى العلوّ المعنويّ لا الحسّيّ لاستحالته، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام:18]. فالمراد منها فوقيّة القهر والغلبة كما هو سياق الآية، وذلك مستعملٌ في القرآن، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءهُمْ وَنَسْتَحْيِـي نِسَاءهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [سورة الأعراف:127] وواضحٌ أنّ المقصود من كلام فرعون فوقيّة القهر والغلبة لا فوقيّة المكان، وكذا قولنا مثلًا 'سبحان ربّي الأعلى' فالمقصود منه علوّ المكانة والجلالة لا علوّ المكان، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لاَ تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى﴾ [سورة طه:68]، ومعلومٌ أنّ سيّدنا موسى كان عاليًا على فرعون وملئه وعلى السّحرة بالحجّة والمنزلة، لا بالمكان والمنزل، ومثله كذلك: ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران:139]. [1]

---

(1) وهذا بيان سائر الأخبار الموهمة الفوقيّة المكانيّة لله تعالى، مع توجيه فهمها بما لا يخالف ما تقرّر:

- قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلله الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُور﴾ [سورة فاطر:10]. والجواب أنّ الكلمات والأعمال أعراضٌ وليست أجسامًا تنتقل حتّى يُقال أنّها تصعد صعودًا حسيًّا، بل نفهم من الآية القبول والرّفع المعنويّ، وذلك مثل أن نقول: ارفعوا هذا الأمر إلى القاضي الأعلى أو المحكمة العليا، وليس المقصود ارتفاع الأمر حسًّا إلى محلٍّ حسّيٍّ عالٍ يوجد فيه القاضي.

- قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَة﴾ [سورة المعارج:4]. والجواب أنّ الاستدلال بهذه الآية مبنيٌّ على أنّ كلمة 'إلى' نصٌّ في انتهاء الغاية المكانيّة، وذلك غير صحيحٍ، إذ 'إلى' تُستعمل في غير الغاية المكانيّة، وقد قال تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾ [سورة العنكبوت:26]، ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِين﴾ [سورة الصافات:99]. ومعلومٌ أنّ سيّدنا إبراهيم لم يُهاجر إلى مكانٍ يوجد فيه الله، بل المقصود: إنّي مهاجرٌ وذاهبٌ إلى موضعٍ يُقام فيه دين ربّي، أو إلى محلٍّ يرضى فيه عنّي رّبي، أو إنّي ذاهبٌ بعبادتي إلى ربّي، ونحو هذا. ومثله كذلك: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِين﴾ [سورة الأنعام:79]، إذ المقصود منه إخلاص الدّين والعبادة لله. وعلى هذا، فالعروج في الآية يُمكن أن يُحمل على العروج إلى محلّ كرامته وحكمه، أو يُحمل على انتهاء الأمور إلى مراده، ونحو هذا. والله أعلم.

- قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الله يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُون﴾ [سورة آل عمران:55]، والجواب في الآية ما تقدّم في سابقتها من كون "إلى" ليست نصًّا في انتهاء الغاية المكانيّة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ الله يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى الله وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى الله وَكَانَ الله غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سورة

النساء:100]، إذ المهاجرة إلى الله ورسوله مهاجرةٌ إلى حُكمهما أو محلّ رضاهما. ثمّ عيسى عليه السّلام رُفع إلى السّماء الثّانية، والقول بأنّه رُفع إلى مكان الله يقتضي أنّ الله في السّماء الثّانية، وهذا باطلٌ لما تقدّم، بل الصّحيح أنّ العبارة تفيد رفعه إلى موضعٍ لا يجري فيه غير حكم الله ظاهرًا وباطنًا، والعبارة فيها تشريفٌ، كما نقول عن الحجّاج أنّهم "زوّار الله"، وكما نقول عن المجاور "جار الله"، والمراد من ذلك التّفخيم والتّعظيم. ثمّ قوله في الآية السّابقة عن الذين اتّبعوا سيّدنا عيسى "فوق الذين كفروا" دليلٌ على ورود الفوقيّة بغير المعنى الحسّيّ، إذ المؤمنون فوق الكافرين فوقيّة حجّةٍ وتشريفٍ وكرامةٍ.

– قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة النحل:50]. والجواب أنّ الاحتمال قائمٌ في رجوع "من فوقهم" إلى "يخافون" لا إلى "ربّهم"، فيكون الخوف حاصلًا من حصول العذاب من جهة الفوق، ثمّ إنّ الفوقيّة في هذه الآية تحتمل معنيين هما: الفوقيّة المعنويّة والفوقيّة الحسّيّة، اتّفقنا على صحّة الفوقيّة المعنويّة (إذ الخصم لا ينكرها) وعلى جواز قصدها من لفظ الفوقيّة، فهذا المعنى قطعيّ الثّبوت لله، ويبقى الزّيادة على ما فوقه (وهو الفوقيّة الحسّيّة)، فالخصم ينبغي له أن يأتي بدليلٍ على جوازه أوّلًا حتّى يمكن حمل اللّفظ عليه، وإذا كان دليله على جواز الفوقيّة الحسّيّة هو نفس هذه الآية ففي الاستدلال دورٌ، إذ يكون حينها ثبوت الفوقيّة الحسّيّة متوقّفًا على الآية، والاستدلال بالآية على الفوقيّة الحسّيّة متوقّفٌ على جواز الفوقيّة، وهذا استدلالٌ غير صحيحٍ لما فيه من المصادرة على المطلوب والدّور، فمهما لم يدلّ دليلٌ قاطعٌ لا احتمال فيه على ثبوت الفوقيّة الحسّيّة لله فلا يجوز إثبات الفوقيّة بلفظٍ يحتمل صرفه إلى الفوقيّة المعنويّة التي ثبتت قطعًا. وهذا الكلام يُقال في سائر الآيات التي استدلّوا بها.

– أمّا قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [سورة الملك:16]. فيحتمل رجوع 'من' إلى مَلَك العذاب لا إلى الله إذ ليس في الآية تصريحٌ برجوعها إلى الله، وإلّا –إن رجعت إلى الله– فيجب تأويلها كما تقرّر سابقًا، إذ يستحيل حملها على ظاهرها، إذ ظاهرها كون الله

مظروفًا في السّماء، وهذا قولٌ بحلول الخالق في بعض مخلوقاته، وهو باطلٌ بإجماع المسلمين كلّهم، والله لا يحويه مكانٌ ولا يكون محاطًا به، ولو جاز أن يكون في مكانٍ لأمكن إدراكه، وهو يقول ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام:103]، ولو كان في شيءٍ لكان محصورًا محدودًا، وكلّ ذلك باطلٌ.

هذا ويُمكن حمل السّماء في الآية على مطلق العلوّ، وذلك يشمل العلوّ المعنويّ.

- قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَاب أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَاب﴾ [سورة غافر:36-37]. ادّعَوا أنّ موسى أخبر فرعون أنّ الله في السّماء فأراد فرعون أن يبني صرحًا ليراه، وهذا كلامٌ باطلٌ، ولا حجّة في الآية عليه، إذ هذا اعتقاد كافرٍ، وفرعون كان يظنّ كذب موسى في ادّعائه وجود إلهٍ أصلًا، لا في ادّعائه كونه في السّماء، ولم يَرِد أنّ سيّدنا موسى ادّعى أنّ الله في السّماء، بل لمّا سأله فرعون عن الله اكتفى سيّدنا موسى بتعريفه بأفعاله وصفاته.

ومن الأحاديث قوله صلّى الله عليه وسلّم: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْبَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا)، والجواب أنّ في الحديث روايةً أخرى في صحيح البخاريّ لفظها: "لعنتها الملائكة" وليس فيها ذلك اللّفظ، فينبغي حمل الرّاوية الأولى على هذه لإمكان الجمع بينهما.

وأمّا رفع اليدين عند الدّعاء إلى السّماء فهو تعبّديٌّ، وكما كان استقبال القبلة في الصّلاة لا يدلّ على كون الله في جهتها، فكذلك رفع اليدين لا يدلّ على كون الله في جهتها، مع أنّ الأرض كرةٌ، والذي في جهةٍ ما يرفع يديه عكس الجهة التي يرفع إليها الذي في الطّرف المقابل له، فبطل ما قالوه، والله أعلى وأعلم.

وما ورد نسبته إلى الله ممّا يُشعر بالتّغيّر والانفعال ويختصّ بالجسمانيّات، مثل الغضب والتّعجّب والحياء، فمحمولٌ على نهايات تلك الأعراض لا على بداياتها، وذلك لاستحالة انفعال الله وتأثّره بغيره ومخالفته الأجسامَ، فبداية الغضب في حقّنا هو الانفعال والتّغيّر والاضطراب، ونتيجة ذلك ولازِمُه هو إلحاق العقاب بالمغضوب عليه، والتّعجّب أصله الجهل بالشّيء، والإنسان إذا تعجّب من الشّيء أنكره، والحياء انكسارٌ من خوف فعل القبيح يبعث على اجتنابه. فالغضب ينبغي أن يُحمل على إنزال العقاب، والتّعجّب ينبغي أن يُحمل على الإنكار أو حمل المستمع على التّعجّب (فيكون تعجيبًا لا تعجّبًا)، والحياء يُحمل على ترك الفعل، وهكذا. ويشهد لكون الغضبِ العقابَ قولُه تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [سورة طه:81]، إذ في الآية نسبة حلول غضب الله ببعض خلقه، وذلك هو العقاب، ولو كان الغضب صفةً لله لما جاز أن يحلّ بغيره.

ثمّ إنّه لا يجوز جمع المتفرّق من الموهمات التي وردت بالشّريعة لأنّها وردت بسياقات خاصّةٍ تدفع المعاني الباطلة الموهومة، وجمعها يفيد زيادة إيهامٍ، ولا يجوز تفريق المجتمع منها (كالقول بأنّ الله على العرش، مع أنّه لم يرد بهذا الإطلاق، بل ورد بأنّ الله استوى على العرش، وشتّان بين الأمرين)، ولا ينبغي تصريفها (فلا يُقال بأنّ الله مستوٍ مثلًا، إذ لم يرد هذا اللّفظ بهذا التّصريف)، هذا وإنّ من ضوابط التّأويل مساعدةُ اللّغة والعقل والسّياق، والله أعلم.

رؤية الله تعالى

رؤية المؤمنين لله تعالى -بمعنى تجلّيه لهم وحصولُ مزيد انكشافٍ لهم- جائزةٌ عقلًا لا استحالة فيها، ويشهد لذلك سؤال سيّدنا موسى عليه السّلام لها بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف:143] إذ عبّر بلفظي «أرني» و«أنظر» في طلبها، ويستحيل من نبيٍّ من أُولِي العزم من الرّسل أن يجهل محالًا في حقّ الله تعالى، وتعليق الله حصولَ الرّؤية له باستقرار الجبل في قوله: ﴿وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ دالٌّ كذلك على جوازها، إذ المُعلَّق على الجائز جائزٌ (إذ لا يجوز أن يُعلّق المُحال على الجائز، وإلّا لكان جائزًا لا مُحالًا)، وقول الله تعالى له: ﴿لَن تَرَانِي﴾ يدلّ على تأكيد النّفي لا على تأبيده، أو على تأبيده في الدّنيا لأنّ السّؤال كان واقعًا فيها، وليست 'لن' للتّأبيد المُطلق إذ قال تعالى عن اليهود ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآَخِرَةُ عِندَ الله خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِين - وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَالله عَلِيمٌ بِالظَّالِمِين﴾ [سورة البقرة:94-95] مع أنّه ثبت أنّ الكافرين يتمنّون الموت في الدّار الآخرة، قال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُون﴾ [سورة الزخرف:77]، ثمّ تجلّيه تعالى للجبل ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ دليلٌ على إمكانها، إذ لا نُريد بالرّؤية إلّا مزيد انكشافٍ يحصل بتجلّي الله تعالى، واستغفار سيّدنا موسى عليه السّلام عقيب إفاقته قد يكون لأجل أنّه سألها بغير إذنٍ، والقول بأنّه سألها لقومه مخالفٌ لظاهر الآيات إذ فيها: أرني أنظر، لن تراني، وليس فيها: أرهم ينظروا، لن يروني، واستعظام الرّؤية من بني إسرائيل وعقابهم بالصّاعقة إنّما كان لأجل أنّهم شرطوا الإيمان بها فكان طلبها تعنّتًا وعنادًا.

وقوله تعالى: ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرِ﴾ [سورة الأنعام:103] إمّا أن تُحمل فيه الألف واللّام في 'الأبصار' على معهودٍ، وهي أبصار الكفّار، أو أبصار أهل الدّنيا، ومع تسليم كونها للاستغراق فقد تكون الآية لنفي العموم (بمعنى: ليس جميع الأبصار تدركه) لا لعموم النّفي (فلا يكون المعنى: لا واحدَ من الأبصار يدركه)، أو تُحمل على الرّؤية على وجه الإحاطة (إذ الإدراك مشعرٌ بذلك)، على أنّه ليست الأبصارُ هي المدركة، وليس المحلّ شرطًا عقليًّا في الرّؤية، فلم يجزُ التّمسّك بلفظ الآية لنفي الرّؤية. والله أعلم.

وقد ورد في الحديث إثباتها للمؤمنين يوم القيامة: (سترون ربّكم كما ترون البدر لا تضامّون -أو تضارّون- في رؤيته) -رواه البخاريّ ومسلم-، والتّشبيه فيه واقعٌ على الرّؤية لا على المرئيّ، إذ لا يشكّ أحدٌ في رؤية البدر، كما لا يُزاحِمُ راءٍ آخر.

والمعتزلة[1] ومن نحا نحوهم (كالشّيعة والإباضيّة) حكموا باستحالة الرّؤية، واستندوا في ذلك إلى أنّها مستلزمةٌ للجسميّة، لأنّها لا تحصل إلّا إذا كان المرئيُّ جِرمًا محدودًا في مكانٍ، والله ليس بجسمٍ. وما ذكروه محمولٌ على نفي الرّؤية الفيزيائيّة، إذ الشّرائط التي

---

(1) فرقةٌ عقديّةٌ، من أفكارها: نفي الكلام النّفسيّ والقول بأنّ العبد يخلق أفعاله وأنّ الله لا يريد المعاصي وأنّ الله يجب عليه فعل الصّلاح وأنّ الفاسق ليس مؤمنًا وأنّه يخلّد في النّار، من أعلامها: واصل بن عطاء (131 هـ)، أبو الهذيل العلّاف (235 هـ)، بشر بن المعتمر (210 هـ)، معمر بن عبّاد (215 هـ)، أبو عليّ الجبّائي (303 هـ)، القاضي عبد الجبّار (415 هـ)، الزّمخشري (538 هـ).

ذكروها فيها هي شرائط عاديّةٌ وليست شرائط عقليّةً، بدليل جوازِ تخلّفها مع وجود الرّؤية، فالله يرانا ولسنا في جهةٍ منه، ويرى نفسه وليس جسمًا، ونحن لا ننكر ذلك، إنّما نُثبت شيئًا وراءه، وهو نوع انكشافٍ وتجلٍّ يخلقه الله في الرّائي، لا نعرف حقيقته (لأنّه لم يحصل لنا نوع هذا الإدراك).

والمجسّمة (الذي يعتقدون كون الله جسمًا أي: متحيّزًا محدودًا ذا مكانٍ وجهةٍ) أثبتوا الرّؤية بالمعنى الفيزيائيّ، وحاصل مذهبهم أنّ المؤمنين يرون جُزءًا من جِسمٍ كبيرٍ يدّعون كونه إله العالم، ومذهبهم باطلٌ لما ثبت أنّ الله ليس من جِنس العالم الفيزيائيّ المحسوس إذ كلّه حادثٌ، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى:11]، فيجب ألّا يكون جسمًا، فيجب أن تنتفي عنه الرّؤية بالمعنى الذي ذكروه. والله أعلم.

أفعال الله تعالى

أفعال الله تعالى -وهي التّعلّقات التّنجيزيّة لقُدرته تعالى، مثل الخَلق والرّزق- كلّها ممكنةٌ لا يجب ولا يستحيل شيءٌ منها عقلًا، لِاسْتِحالةِ انقلاب حقيقة الممكن لذاته واجبًا أو مستحيلًا لذاته، والله تعالى غنيٌّ عنها، فلا يجب عليه تعالى خلقٌ ولا رزقٌ ولا ثوابٌ ولا عقابٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الله يَفْعَلُ مَا يَشَاء﴾ [سورة الحج:18] ﴿إِنَّ الله يَفْعَلُ مَا يُرِيد﴾ [سورة الحج:14]. وهي حادثةٌ كلّها، لا شيء منها قديمٌ، إذ كلُّ ممكنٍ موجودٍ حادثٌ (لاستحالة الرّجحان بلا مرجّحٍ).

وكلُّ ممكنٍ -سواءً كان خيرًا للعباد أو شرًّا لهم، فعلًا لهم أو فعلًا لغيرهم- واقعٍ فهو بقُدرة الله تعالى وإرادته، لما مضى من دليل الوحدانيّة في الأفعال، ولافتقار جميع العالَم إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى الله وَالله هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيد﴾ [سورة فاطر:15]، ﴿وَالله الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء﴾ [سورة محمد:38]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ الله أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ﴾ [سورة الأنعام:14]، وقال سيّدنا موسى عليه السّلام: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [سورة طه:50]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ الله فَمَا لِهَـؤُلاء الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء:78] ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لله﴾ [سورة آل عمران:154] ﴿بَل لله الأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء الله لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [سورة الرعد:31]، ﴿أَمْ جَعَلُواْ لله شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّار﴾ [سورة الرعد:16]، ولأنّ المقتضي للقادريّة ذات الله تعالى متّصفًا بالقدرة والإرادة، والمصحّح للمقدوريّة الإمكانُ،

والممكنات تستوي في إمكانها، قال تعالى: ﴿الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر:62] ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان:2] ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر:49]، وورد في الحديث: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» [1] ويلزم منه: ما لم يكن لم يشأه الله،

---

(1) هذه القاعدة العقديّة الجليلة من أهمّ القواعد العقديّة لأهل السّنّة، وهي نصّ حديثٍ رواه البيهقيّ في الأسماء والصّفات عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ونقل الكثيرُ من العلماء إجماع السّلف على قول هذه العبارة، وبيان مدلولها:

أنّ كلّ ما أراده الله يحدثُ (في الزّمن الذي أراده أزلًا أن يحدث فيه)، وهذا مستفادٌ من الشّطر الأوّل من العبارة «ما شاء الله كان»، إذ "ما" هنا عامّةٌ، فتشمل جميع ما دخل في الوجود، ولو لم تكن عامّةً –فتكون القضيّة مهملةً– لما حصل بها تمدّحٌ، إذ الإنسان تحصل بعض مراداته وبعضها لا يحصل. وهذا المعنى متأكّدٌ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة هود:107]، فـ'فعّالٌ' صيغة مبالغةٍ، تقتضي عدم تخلّفِ شيءٍ من مرادات الله تعالى.

ولمّا كان المحمول (المسند، أو المحكوم به) في القضيّة يُمكن أن يكون أعمَّ من الموضوع (المحكوم عليه، أو المسند إليه) –كما إذا قلنا: الإنسان حادثٌ، فـ'حادثٌ' هنا أعمّ من 'إنسانٍ' لصدقه على جميع أفراده، وانفراده عنه بأفرادٍ أخرى، كالسّماء– ويمكن أن يكون مساويًا للموضوع –كما إذا قلنا: الممكناتُ التي وُجِدَت حادثةٌ–، احتمل أن يكون أنّ الحادثات (وهي المعبّر عنها بـ: كان) أعمّ من مرادات الله، فتكون بعضُ الكائنات غيرَ مرادةٍ لله (كما يقول بعض من زلّ)، أُتبع الحديث بالشّطر الثّاني، وهو: ما لم يشأ لم يكن، لإخراج احتمال العموم في المحمول وبقاء التّساوي، وبيان ذلك: أنّ نقيض الأعمّ أخصّ من نقيض الأخصّ، فلو كانت الحادثات أعمّ من مرادات الله، لكان يصحّ قولنا: ما لم يكن لم يشأه الله، مع

وما كان ويكون فقد شاءه الله، وورد بالحديث -بصحيح مسلمٍ- كذلك: «...ولكن قل: قدّر الله وما شاء فعل»، وورد أيضًا: «إنّ الله صانعٌ ما شاء، لا مُكرِه له» -رواه مسلم-.

القضاء والقدر

كون ما لم يشأه الله أعمّ ممّا لم يكن، لكنّ هذا مدفوعٌ بالشّطر الثّاني من العبارة، وهو قولنا: وما لم يشأ لم يكن، إذ حمل كلٍّ من الطّرفين على الآخر يقتضي تساويهما، فظهر من هذا أنّ كلّ كائنٍ فهو مرادٌ لله تعالى.

ويمكن أن نقرّر ذلك بوجهٍ آخر فنقول:

- تعلّق الإرادة تنجيزًا سببٌ كافٍ في وجود المُراد (لا يحتاج إلى أيّ شرطٍ آخر، كمراعاة صلاحٍ أو غرضٍ)، وهذا مستفادٌ من: (ما شاء الله كان)، فكلّ ما تعلّقت به الإرادة فهو كائنٌ لا محالة، ويتأكّد هذا بتعليق خلق الله وفعله في القرآن بمجرّد مشيئته، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ﴾ [سورة القصص:68]،

- وأمّا الشّطر الثّاني من العبارة «وما لم يشأ لم يكن»، فنأخذ منه أنّ الإرادة شرطٌ ضروريٌّ لوجود الكائن، إذ عند تخلّفها يتخلّف وجود الكائن (وهذا هو معنى الشّرطيّة).

فالحاصل أنّ كلّ ممكنٍ مُقدّرٍ، فإمّا أن يكون شاءه الله أو لا، فإن كان أراده فهو واقعٌ بنصّ (ما شاء الله كان)، وإن لم يكن أراده الله فهو غير واقعٍ بنصّ: (وما لم يشأ لم يكن).

ملاحظةٌ: المقصود من القول بأنّ في صيغة بعض أسماء الله أو صفاته أو أفعاله مبالغةً (مثل: فعّال، علّام، جبّار) هو المبالغة الصّرفيّة لا البيانيّة، إذ المعنى أنّ تلك الصّيغ تُفيد قوّة المعنى أو كثرته بخلاف غيرها من الصّيغ، لا بمعنى الزّيادة البيانيّة التي هي الزّيادة عن الحدّ بادّعاء غير ما هو ثابتٌ فعلًا.

والإيمان بقضاء الله تعالى وقدره واجبٌ، وهو التّصديق باستناد جميع الكائنات إلى قدرته وإرادته، وبأنّ علمه تعالى محيطٌ بجميع ذلك أزلًا، فـ «ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[1]، وهو لا يتبدّل ولا يتغيّر، ومن القضاء ردّ البلاء بالدّعاء.

كما يجب الرّضى بالقضاء والقدر أي: تركُ الاعتراض ظاهرًا وباطنًا على الرّبّ فيما يفعله ويريده، والمقضيّ والمقدور هو أثر القضاء والقدر، ولا يجب الرّضى به إن لم يكن واجبًا، وإن كان واجبًا وجب الرّضى به، والتّألّم بمقتضى الطّبع من المرض مثلًا ليس عدم رضًى بالقضاء.

وخلقه تعالى للشّرّ دليلٌ على عدم وجوب مراعاة الصّلاح للعبد، قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [سورة الفلق:1-2]، وقال سيّدنا موسى عليه السّلام: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن تَشَاء﴾ [سورة الأعراف:155]، وقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة البقرة:26]، ﴿قُلْ إِنَّ الله يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [سورة الرعد:27]، ﴿وَلَوْ شَاء الله لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلكِن يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل:93]، ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ الله يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ الله عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة فاطر:8]، ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ الله الْكَافِرِينَ﴾ [سورة غافر:74]، ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ الله مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء﴾ [سورة المدثر:31].

---

(1) وهذا نصّ حديثٍ رواه أبو داود عن النّبيّ ﷺ.

وذلك لا يقتضي وصف الله بالشّرّ وبما خلقه، لأنّ الصّفة إنّما يوصف بها من قامت هي بِه، لا من أوجدها.

ولا يُنسب الشّرّ إلى الله تعالى أدبًا، لقوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ الله وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [سورة النساء:79] بعدما صرّح بما هو المطابق لنفس الأمر بقوله: ﴿قُلْ كُلًّ مِّنْ عِندِ الله فَمَا لِهَـؤُلاء الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء:78]. وقد ورد في هذا المعنى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [سورة الجن:10]، ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِين (78) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِين (79) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِين﴾ [سورة الشعراء:78-80]، وكذا: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [سورة الكهف:79] مع قوله: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [سورة الكهف:82]، وفي الحديث -بصحيح مسلمٍ-: (...والخير كلّه في يديك، والشّرّ ليس إليك) وقد يكون في هذا الحديث بمعنى: والشّرّ لا يُتقرّب به إليك.

وله تعالى أن يكلّف العباد بما شاء، ولا اعتراض على حكمه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الله يَحْكُمُ مَا يُرِيد﴾ [سورة المائدة:1]، ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُون﴾ [سورة الأنبياء:23].

وأفعال العباد -من حركاتٍ وسكناتٍ- لمّا كانت ممكنةً، كانت داخلةً تحت قُدرة الله تعالى وإرادته لا محالة، فهي واقعةٌ **بخلق الله** وبمشيئته، قال تعالى: ﴿وَالله خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُون﴾ [سورة الصافات:96] ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء الله إِنَّ الله كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة الإنسان:30] ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء الله رَبُّ الْعَالَمِين﴾ [سورة التكوير:29] ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ

مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ الله وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة القصص:68]، **وبكسب العبد**، قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـكِنَّ الله قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ الله رَمَى﴾ [سورة الأنفال:17]، والكسب هو الإرادة الحادثة للعبد المقارنة لأفعاله، والتّكليف صحيحٌ، إذ ليس من شرطه الخلقُ، والفِعل يوصف به من قام بِه، لا من خلقه، وقد ورد بالحديث: «اللهمّ إنّي أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم، **فإنّك تقدر ولا أقدر**، وتعلم ولا أعلم، وأنت علّام الغيوب»، والله أعلم.

الأمر والإرادة

الإرادة تباين الأمر، إذ الإرادة هي القصد إلى تخصيص الممكن ببعض ما جاز عليه، والأمر هو اقتضاء وطلب الفعل أو التّرك فهو راجعٌ إلى الكلام لا إلى العلم ولا الإرادة ولا القدرة، فحقيقة الأمر خلافُ حقيقة الإرادة، وليس بينهما تلازمٌ عقليٌّ، إذ قد يتعلّق العلم والإرادة بشيءٍ ولا يتعلّق به الأمر، وكذا العكس، فالأقسام بحسب تعلّق كلٍّ منهما أربعةٌ:

- ما تعلّق بحصوله العلم والإرادة وتوجّه عليه الطّلب، وذلك كإيمان المؤمنين.
- ما تعلّق بحصوله العلم والإرادة ولم يتوجّه إليه الطّلب، ككُفر الكافرين، قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ الله فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ الله شَيْئًا أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ **لَمْ يُرِدِ الله أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ** لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة المائدة:41].
- ما تعلّق بعدمه العلم والإرادة وتوجّه عليه الطّلب، كالإيمان من الكافرين، وذبح سيّدنا إبراهيم لولده إسماعيل، والسّجود من إبليس، قال تعالى: ﴿كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَه﴾ [سورة عبس:23].
- ما تعلّق بعدمه العلم والإرادة ولم يتوجّه عليه الطّلب، كالكُفر من المؤمنين.

والطّاعة والمعصية هي موافقة أو مخالفة الطّلبِ (الأمر والنّهي) لا الإرادةِ، قال تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [سورة طه:93]، وقال: ﴿وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة سبأ:12]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور:63] ولم يقل عن إرادته (بناءً على أنّ الضّمير في 'أمره' راجعٌ إلى الله)، إذ هو غير ممكنٍ، فلا يرد أنّ الكافر طائِعٌ لله لموافقته إرادته.

ومتعلّق الأمر قد يتخلّف، بخلاف متعلّق الإرادة، قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج:16].

والمحبّة والرّضا تُطلق على ما يُثيب الله عليه أو على ما أمر به، فلا يكون الكُفر على هذا -كسائر المعاصي- مرضيًّا، قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر:7]، ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة البقرة:190]، ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [سورة البقرة:205]، ومعنى مقت الله وبغضه وسخطه التّعذيبُ أو إرادته، والله أعلم.

الحُسن والقُبح

الحُسن والقُبح، يُطلق بإطلاقاتٍ ثلاثة:

- بمعنى صفة الكمال وصفة النّقص، ككون العلم حسنًا والجهل قبيحًا، وإدراك هذا بالعقل.
- بمعنى ملاءمة الغرض ومنافرته، ككون شرب الماء حين العطش حسنًا، وترك ذلك قبيحًا، وكحُسن الرّائحة الطّيّبة وقبح الذّوق المرّ، وكالعدل والظّلم، وإدراك هذا يرجع إلى العادة.
- بمعنى ما يُثاب أو يُعاقب على فعله آجلًا في حُكم الله، ككون الاستدلال على صانع العالم حسنًا، وتركِ ذلك قبيحًا، والنّزاع في هذا المعنى الثّالث.

فما ندّعيه هو كون هذا المعنى ثابتًا بالشّرع، فما أمر الله به حسنٌ، وما نهى عنه قبيحٌ، ولو عكس الشّرع الأمر والنّهي لجاز ذلك ولما قَبُح، فالحُسن والقبح عندنا من موجَبَات الأمر والنّهي، بمعنى أنّ الحُسن والقُبح يتبع الخطاب التّكليفيّ، لا العكس كما ذهب إليه المعتزلة.

لنا أنّ الحُسن والقُبح لو كانا ذاتيين في الأفعال لما تخلّفا، لأنّ ما بالذّات لا يزول بالغير، فقتل الكافر المُحارب الحسنُ شرعًا ينقلب قبيحًا في نظر الشّرع بمجرّد نطق هذا المُحارب بالشّهادتين وإسلامه، والفعلُ نفسه.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا﴾ [سورة الإسراء:15]، ولو كان الحسن والقبح بالعقل للزم تعذيب تارك الواجب ورد الشّرع أم لا، فعدم لزوم العقاب

عند عدم الشّرع دليلٌ على أنّ الواجبات إنّما تتوجّه بالشّرع، فعند انتفاءه لا عقاب ولا تكليف، فلا حسن ولا قبيح، وفي المسألة مزيد تدقيقاتٍ تُطلب من المطوّلات، والله أعلم.

تعليل أفعال الله ونفي الغرض عنه

الأثر المترتّب على الفِعل يسمّى من حيث كونُه أثرًا له **فائدةً**، ومن حيث كونُه على طرف الفِعل **غايةً**، ثمّ هذا الأثر إن كان تحصيله سببًا لإقدام الفاعل على الفِعل يسمّى بالنّسبة إلى الفاعل غرضًا ومقصودًا ودافعًا **وباعثًا**، ويُسمّى بالإضافة إلى الفعل **علّةً غائيّةً**.

إذا تقرّر هذا فنقول: أفعالُ الله تعالى ليست معلّلةً، وذلك لأنّها من قبيل الممكنات، ووجودها وعدمُهَا بالنّسبة إلى الله سواء، لأنّ الله غنيٌّ عن جميع ما سواه، ومن له الأغراض في أفعاله فهو متكمّلٌ بأفعاله، ثمّ لو فُرِض ثبوت الغرض، فإمّا أن يكون قديمًا أو طارِئًا، فإن كان قديمًا لزم قِدَم العالم، وإن كان طارِئًا فإن سبقه غرضٌ آخر لزم التّسلسل، وإن لم يسبقه غرضٌ بطلت قاعدة وجوب ثبوت الغرض.

فإن انفكّ الخصم (وهم المعتزلة ومن نحا نحوهم) عن ذلك بعدم التّسليم بوجود أغراضٍ لكلّ أفعال الله، فالجواب أنّ تجويز بعض أفعالٍ بلا غرضٍ يطعن بتمسّكهم في إثبات الغرض بأنّ من لا غرض له عابثٌ.

والقول بتوقّف فعل الله على الأغراض أو المصالح يلزمه الجبر، إذ لو أمكن فعل خلاف الحكمة والمصلحة لزم خروج الحكيم عن الحكمة (وهو خلاف مدّعى الخصم) وإلّا لزم الجبر وانتفت حقيقة الاختيار والإرادة.

وأمّا التّمسّك في إثبات الغرض بأنّ من لا غرض له فهو عابثٌ وهذا نقصٌ منفيٌّ عن الله، فهذا غيرُ مسلّمٍ وهو ناشئٌ من قياس أفعال الله على أفعال العباد، بل من ليس له غرضٌ ممّن يصحّ عليه الاستكمال بالغير وتجوز عليه الأغراض يكون فعله لا لغرضٍ عبثًا ونقصا في حقّه، وأمّا من هو غنيٌّ عن كلّ ما سواه، ولا يتكمّل بغيره، فليس خلوّ أفعاله عن الغرض عبثًا، لعدم جواز الغرض عليه أصلًا، فالعبث منفيٌّ عنه بطريق السّلب المحض، فالغرض كمالٌ مقيّدٌ يتنزّه الله عنه.

ونفي الغرض عن الله لا يقتضي نفي القياس الفقهيّ، إذ العلّة الغائيّة والدّافع والباعث هو المنفي في حقّ الله، والمثبت في الفقهيّات هو العلّة بمعنى علامة الحكم أو المعرّف له أو المؤثّر في الحكم بوضع الشّارع أو الباعث للمكلّفين على الحُكم، فمحلّ الحكم مختلفٌ فلا تناقض.

ونفي الغرض عن أفعال الله تعالى لا يتنافى مع إثبات حكم ومصالح في أفعاله، بل الحكمة تابعةٌ لأفعال الله دائرةٌ معها، وكلّ ما أوهم ثبوت الغرض في نصوص الشّريعة فله محامل صحيحةٌ ينصرف إليها، فوجب المصير إليها، كحمل اللّام في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات:56] على لام العاقبة لا الغاية كما في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص:8]، والله أعلم.

نفي الظّلم عن الله تعالى

أفعال الله تعالى لا يُمكن أن توصف بكونها ظُلمًا وبالتّالي لا يُمكن وصف الله بكونه ظالمًا، قال تعالى: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [سورة آل عمران:108] ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الزخرف:76]، وذلك لأنّ الظّلم هو تعدّي الحدود والتّصرّفُ في ملك الغير بغير حقٍّ أو مخالفةُ الأمر أو بخسُ حقّ الغير، وكلّها غيرُ ممكنةٍ في حقّ الله تعالى، فالمُلك مُلكه وله أن يتصرّف فيه كما يشاء، فلا يجب عليه إثابةٌ ولا تعذيبٌ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة المائدة:40] وقال: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَللهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة المائدة:18]، ولا آمر ناهٍ له تعالى، وليس لأحدٍ من الخلق على الله تعالى حقٌّ حتّى يتصوّر أن يظلمه الله تعالى، فالظّلم منفيٌّ عن الله تعالى بطريق السّلب المحض، بمعنى أنّه غيرُ ثابتٍ في حقّه ولا يجوز أن يثبت، بل هو مستحيلٌ أصلًا عليه تعالى، وبعض ما ورد ممّا ظاهره إمكان الظّلم على الله نحو: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ [سورة آل عمران:25] فمحمولٌ على ما لو فعله غيرُه لكان ظلمًا، فذلك منفيٌّ عنه. وقد ورد في الحديث: «لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ»-رواه ابن ماجه في صحيحه، وابن حبّان وأحمد.

وأمّا ما ورد من مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم:47] وقوله: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود:6]، وقول رسول الله ﷺ: «حقّ

العباد على الله أن لا يُعَذِّب من لا يشرك به شيئًا» -رواه البخاريّ-، فهو إمّا من باب التّقابل والمُشَاكَلة كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [سورة الشورى:40] فسمّى الجزاء سيّئةً، أو من باب الحقّ الشّرعيّ الذي وعده الله العبادَ اختيارًا وتفضّلًا، وقد يكون الحقّ هنا بمعنى المتحقّق الثّابت.

ومن حكّم التّحسين والتّقبيح العقلِيَّيْن في أفعال الله قد يقول هنا بأنّ الظّلم لا يجوز على الله لأنّه قبيحٌ، ويفترض مع ذلك إمكان ظلم الله لعبيده، وهذا باطلٌ لما قدّمنا من معنى الظّلم واستحالته، وكذلك لبطلان اعتبار التّحسين والتّقبيح العقليّ في أحكام الله.

أسماء الله الحُسنى

وأسماء الله تعالى توقيفيّةٌ -أي: يتوقّف القول بها على إذن الشّارع وتعليمه-، قال تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة الحشر:24]، والله اسم علمٍ عليه تعالى وهو جامعٌ لمعاني صفاته وهو مشعرٌ بالقهر والعظمة بخلاف لفظ الرّبّ المشعر بالرّأفة والرّحمة، والخالق هو مقدّر الكائنات، والبارئ منشئُها، والمصوّر موجِدُ صُوَرها وصفاتها على ما أراد. ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد:3]، والظّاهر المعلوم وجوده وصفاته بالدّلالة الواضحة، أو القاهر، والباطن المحتجب عن خلقه، أو العالِم بالخفيّات.

ومن أسماء الله ما يدلّ على التّنزيه، كالقدّوس أي المنزّه عن كلّ نقصٍ، ومثله السّلام، أو هو مسلِّمُ عباده من المهالك، والعزيز العديم المثل، والعليّ المتعالي عن كلّ نقصٍ.

ومنها ما يدلّ على الجلال والقهر، كالمَلِك وهو الذي له تمام القدرة والتّصرّف في مملوكه، والمهيمن وهو المحيط بكلّ شيءٍ بعلمه وحكمه وقدرته، والعزيز وهو القاهر لجميع الممكنات -على معنًى-، ومثله الجبّار، وكالقهّار وهو من له الغلبة التّامّة، والمتكبّر وهو المظهر عظيم كماله، والحَكَم وهو الذي يفصل بين مخلوقاته بما شاء، والعَدْل وهو العادل الذي لا ظلم ولا جور في أفعاله وأحكامه.

ومنها ما يدلّ على الرّحمة -والرّحمة إرادة الإنعام أو خلقه- كالغفّار أي كثير الفضل على عباده بستر العيوب، والحليم الذي لا يعجّل بالمؤاخذة بالذّنب، والوهّاب معطي النّعم ابتداءً من غير مقابلةٍ ولا جزاءٍ، والرّزّاق ممدّ المخلوقات بما به قوامها ظاهرًا وباطنًا،

والفتّاح المتفضّل بإظهار الخير والسّعة على إثر الضّيق، واللّطيف المتفضّل بإيصال المنافع من الأبواب الضّيّقة، أو هو العالم بخفيّات الأمور كالخبير، والشّكور المُجازي على العمل اليسير بالخير الكثير. والله أعلم.

جواز بعث الأنبياء

ومن الجائز في حقّ الله تعالى أن يُرسل رسلًا بشرًا إلى عباده، يصدّقهم بمُعجزاتٍ هي خوارق للعادة لا للأحكام الذّاتيّة العقليّة توافق دعواهم النّبوّة، واقعةً موقع قوله تعالى: "صدق عبدي في كلّ ما يُبلّغ عنّي"، والرّسلُ تأتي بما لا يرفضه العقل ولا يستقلّ بإدراكه من منافع الدّنيا والآخرة، وإرسال رسولٍ متأخّرٍ بشريعةٍ مغيّرةٍ لشريعةٍ سابقةٍ (أي: ناسخةٍ لبعض أحكامها) لا يستلزم البَدَاء (وهو تجدّد العلم على الله المستلزِم لسبق الجهل)، وتصديقُ الكاذبِ كذبٌ، وهو غيرُ جائزٍ على الله، لأنّ المعجزة دالّةٌ على الكلام النّفسيّ، والكلام النّفسيّ يستحيل عليه الكذب، لأنّه وفق علم الله تعالى لاتّحاد محلّه وهو ذات الله، والصّدق كمالٌ واجبٌ في حقّه تعالى، والعادة شاهدةٌ بعدم تصديق الكاذبين في دعوى النّبوّة، بل هم مكذّبون فيها، وقد تحصل لهم خوارق بخلاف مدّعاهم فتكون إهانةً -كما حصل لمسيلمةَ الكذّاب الذي ادّعى النّبوّة حين بصق ببئرٍ لمباركتها فغارت-، وإن كان الخارق لوليٍّ فكرامةٌ، أو لفاسقٍ فاستدراجٌ، أو لعاميٍّ فمعونةٌ، وليس في كلٍّ منها التباسٌ بالمعجزة، لاختلاف حال من جرت على يديه ولعدم ادّعائهم النّبوّة، والسّحر ليس من الخوارق، لاطّراده وإمكان تعلّمه بخلاف الخارق.

صفات الرّسل: ويجب للرّسل:

الصّدق -وهو مطابقة خبرهم للواقع- في دعواهم النّبوّة وتبليغهم الأحكام عن الله، لتصديق الله لهم بالمعجزة الواقعة موقع قوله تعالى 'صدق عبدي في كلّ ما يبلّغ عنّي'، إذ

التّصديق بالفعل كالتّصديق بالكلام. قال الله تعالى: ﴿وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة الأحزاب:22].

والأمانة أي: العصمة، وهي حفظ الله ظواهرهم وبواطنهم من التّلبّس بمنهيٍّ عنه ولو نهي كراهةٍ، إذ لو فعلوا شيئًا من المكروه أو المحرّم، للزم **إمّا** حرمة اتّباعهم، **أو** كوننا مأمورين بفعل المنهيّ عنه، لأنّ الله أمرنا باتّباعهم مطلقًا ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف:158] ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة آل عمران:31]، لكنّ الله لا يأمر بالفحشاء، ويلزم إن فعلوا الفعل المحرّم كون ذلك الفعل مأمورًا به منهيًّا عنه، والكلّ باطلٌ. قال تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [سورة النساء:80]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [سورة آل عمران:161]. ولو وقع منهم المباح أو المكروه فيكون طاعةً في حقّهم لوقوعه مع قصد الطّاعة أو التّشريع أو بيان الجواز.

وتبليغ ما أمروا بتبليغه، لأنّهم لو كتموا لكنّا مأمورين باتّباعهم في الكتمان، كيف والكاتم ملعونٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَـئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾ [سورة البقرة:159]، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة:67] وقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنَاْ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [سورة الأعراف:68].

وما ورد من الظّواهر الموهمة وقوعهم في المعاصي، فالآحاد (أي: غير المتواتر) منها لا يفيد علمًا قطعيًّا لورود احتمال الخطأ في نقل لفظه فلا يُعارض ما ثبت قطعًا من عصمتهم،

ويُحتاط لمقام الأنبياء في قبوله، والمتواتر منها محمولٌ إمّا على كونه قبل البعثة، أو كونه خلاف الأولى، أو على تقدير كونه سهوًا، والله أعلم.

وأمّا الجائز في حقّهم، فالأعراض البشريّة -دون صفات الإلهيّة ولا الصّفات المَلَكيّة- التي لا تؤدّي إلى نقصٍ بمراتبهم العليّة، كالمرض والجوع والعطش والبيع والنّكاح والأكل والنّوم والسّفر والإعياء والجرح والفقر من الدّنيا مع الغنى عنها بالله تعالى، ودليل ذلك مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم، ونقلها بالتّواتر إلى غيرهم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة الكهف:110] فأثبت المثليّة في البشريّة، وقال تعالى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ﴾ [سورة المائدة:75].

نبوّة محمّدٍ ﷺ

ومحمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب (وُلد سنة 571 م بمكَّة) رسولٌ من الله، ثبت دعواه النّبوّة تواترًا، بُعث على رأس الأربعين من عمره، وهاجر من مكّةَ إلى المدينة بعد ثلاث عشرة سنةٍ من مبعثه، وما ظهر على يديه من الخوارق والأحوال والأخلاق المنقولة تواترًا دليلٌ قاطعٌ على صدقه في ادّعاء النّبوّة، إذ لا يجتمع مثلها إلّا في صادقٍ، لا سيّما في مثل دعوى النّبوّة، ومن تلك الخوارق والآيات والأحوال: إشباعُ الخلق العظيم من الطّعام القليل، ونبوعُ الماء من بين أصابعه، وشفاءُ الأمراض والتئام الجراحات من لمسه، وشهادةُ البهائم بنبوّته، وإسراؤه إلى بيت المقدس، وإخباره عن المغيّبات كذكر قصص الأوّلين على وجهٍ لم يطعن فيها أحدٌ من الأعداء، والإخبار بموت النّجاشيّ ملك الحبشة يومَ موته، وقوله: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون فِي بِضْعِ سِنِينَ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون بِنَصْرِ الله يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيم﴾ [سورة الروم:2-5] فوقع كما كان وغلب المسلمون في غزوة بدرٍ وفرحوا بنصرهم يومَ غلب الرّومُ الفرسَ بأخفض منطقةٍ في اليابسة الأرضيّة، وببقاء أبي بكرٍ وعمر -رضي الله عنهما- بعده بقوله: «اقتدوا باللّذَيْنِ مِن بعدي أبي بكرٍ وعمر» -رواه الحاكم وابن ماجه وأحمد-، وكون الخلافة بعده ثلاثين سنةً، وإعلامه عمّار بن ياسر أنّه ستقتله فئةٌ من المسلمين تُقاتل أخرى، وإخباره عليًّا بأنّه سيُقتل، وسراقةَ بن مالكٍ أنّه سيلبس سوارَي كسرى، وإتيانُه بالقرآن الذي ادّعاه وحيًا -والذي حُفظ لفظه حفظًا لم يحصل لأيّ كتابٍ في العالم- بين أظهر قومٍ ليس فيهم علمٌ -بل الجهالة والأمّيّة كانت غالبةً عليهم- من غير

أن يُتلمذ لأحدٍ ولا أن يعرف القراءة والكتابة ولا أن يتكلّم قبل ادّعاء النّبوّة بجنس الأمور التي أتى بها ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لاَّرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [سورة العنكبوت:48] [1]، وملازمتُه للأخلاق الفاضلة من الصّدق والأمانة وبُعْدُه عن الكذبِ -بحيث لم يُعرف عنه ولا كذبةٌ واحدةٌ- والخيانةِ -فلم يفعل معصيةً لا قبل النّبوّة ولا بعدها- مع ادّعائه النّبوة، وثباتُه على ما كان عليه من التّواضع وترك الدّنيا مع ما عرض عليه منها (إذ عرضت عليه قريش المال والزّوجة والرّياسة حتّى يترك دعوته فلم يفعل، وفُتحت له البلدان ولم يتغيّر حاله) وعِظَم شأنه -والحال أنّ المزوّر الكاذب إذا فُتحت عليه الدّنيا أقبل عليها وقَطَعَ كَذِبَه-، وأخذُه البلاد مع قلّة الأعوان، وثقتُه بوعد الله إيّاه بقوله: (وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) حيث صرف عنه الحرّاس، ولم يفرّ عن أحدٍ من أعدائه، ودعوته خصمه إلى المباهلة والحجّة وتحدّيه لهم، وكونه مستجاب الدّعوة (مثل دعائه على مُضَر فاستولى القحط عليهم حتّى استشفعوه فسأل لهم المطر حتّى خافوا الغرق من كثرته، ودعائه على عتبة بأن يسلّط الله عليه كلبًا من كلابه فافترسه الأسد، ودعائه لابن عبّاس بالفقه في الدّين فكان كما قال) ورحمته وشفقته بأمّته ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

---

(1) وعلى هذا المعنى قد يُحمل قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة البقرة:23]، أي: فاتوا بسورةٍ من مثل محمّدٍ -صلّى الله عليه وسلّم- في كونه أمّيًّا لا يقرأ ولا يكتب ونشأ بين قومٍ أمّيّين تغلب عليهم الجهالة وليسوا أهل كتابٍ ولا أصحاب فلسفةٍ.

أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:128]، مع كمال عقله وحُسن عشرته وعظيم سخاوته وحُسن قضائه وسمح معاملته وعدم تكلّفه واجتهاده في طاعة ربّه وعظيم صبره وشدّة حيائه وعدم انتقامه لنفسه مع انتقامه لله إذا انتُهكت حرماته، مع كون الدّين الذي يدعو إليه مشتملًا على الحكمة والخير الموافق للعقول ممّا يرجع إلى التّعظيم لأمر الله والشّفقة على خلق الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:90]، ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة الأعراف:199]، ﴿وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [سورة فصلت:34]، ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الأنعام:151]. ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ [سورة الإسراء:26]. ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف:33].

وهو مُرسلٌ إلى جميع البشر، ويجب على كافّتهم اعتقاد وجوب اتّباعه للدّخول في الإسلام، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي **رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا** الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ

وَكَلِمَاتِهِ **وَاتَّبِعُوهُ** لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف:158] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ **كَافَّةً لِّلنَّاسِ** بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة سبأ:28]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ **لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**﴾ [سورة الفرقان:1]، وورد في صحيح البخاريّ: «وبُعثت إلى النّاس كافّةً».

وهو خاتم الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب:40]، وقد ورد في الحديث -في صحيحَي البخاريّ ومسلم- قولُه ﷺ: «لا نبيّ بعدي»، وقال ﷺ: «أُعطيت جوامع الكلم، وخُتم بي النّبيئون» -صحيح مسلم-.

ومن أنكر نبوّته أو اعتقد عدم وجوب اتّباعه أو اعتقد وجود نبيٍّ بعده فهو كافرٌ، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ اللهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة آل عمران:32]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِينًا﴾ [سورة الأحزاب:36]، ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء:65].

صحابة رسول الله ﷺ

وصحابته رضوان الله عليهم من أجلّ الخلق، وقد وعدهم الله تعالى بالجنّة، قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَللهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا **وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى** وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحديد:10]، ورضي عنهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ **رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ** وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة التوبة:100]، ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ** إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [سورة الفتح:18]، وخواصّهم كالخلفاء الأربعة أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان وعليٍّ هم خواصّ أولياء هذه الأمّة، وهم أشرف الخلق بعد الأنبياء، قال رسول الله ﷺ: «خير النّاس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم» -رواه البخاريّ ومسلم-، وقال كذلك: « لا تسبُّوا أصحابي؛ فلوا أنَّ أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه» -رواه البخاريّ ومسلم-، فيجب حبّهم، وينبغي الكفّ عن الخوض فيما شجر بينهم، والتّعرّض لهم فسقٌ وضلالٌ. [1]

---

(1) ومن أهمّ ما تمسّك به الشّيعة من قواعد باطلةٍ لتكفير عامّة الصّحابة أن قالوا: سيّدنا عليّ أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان، وإمامة المفضول لا تجوز، فوجبت إمامة سيّدنا عليّ، لكنّ أبا بكرٍ وعمر وسائر الصّحابة غصبوا منه هذا الحقّ، مع كونه منصوصًا عليه، والإمامة من أصول الدّين، فكفروا بهذا الفعل.

والجواب أنّا لا نسلّم بأنّ سيّدنا عليًّا أفضل، بل سيّدنا أبو بكر وعمر وعثمان أفضل منه، والأفضليّة هنا -بمعنى كثرة الثّواب، لا كثرة الفضائل- متوقّفةٌ على إخبار الشّارع، وقد نُقلت أخبارٌ كثيرةٌ صحيحةٌ في أفضليّة سيّدنا أبي بكرٍ، ولو سلّمنا كون سيّدنا عليّ أفضل، فإمامة المفضول جائزةٌ، ثمّ لا نسلّم وجود نصٍّ على إمامة سيّدنا عليّ، فمثل هذا ممّا تتوافر الدّواعي على نقله ولم يحصل، إذ لا يجوز على الجمع العظيم من الصّحابة إنكار أو كتم أمرٍ من جليّات الشّريعة متواترٍ، وإلّا لجاز الطّعن في القرآن حتّى لا يبقى أصلٌ من الأصول ثابتًا، والإمامة ليست من أصول الدّين حتّى يكون الإخلال بها كفرًا، وقد بايع عليٌّ سائر الخلفاء الثّلاثة ولم يُحاربهم ويُقاتلهم ويكفّرهم، وهذا إقرارٌ منه بصحّة خلافتهم، وادّعاء كونه فعل ذلك تقيّةً باطلٌ، إذ تجويز التّقيّة يقتضي عدمَ الثّقة والأمن بفعل من يفعلها، لاسيّما مع ادّعاء الخصم العصمة لفاعلها، فبطل ما ادّعاه الشّيعة.

والفضائل الكثيرة المنقولة لسيّدنا عليّ رضيّ الله عنه ومبايعة الصّحابة له شاهدٌ بعظيم فضله ومكانته، فبراءة الإباضيّة منه فسقٌ وضلالٌ. فقد أفرط الشّيعة في حقّه بادّعاء عصمته، وفرّط فيه الإباضيّة بالحطّ من مقامه وتكفيره، والحقّ بينهما.

حقيّة دين الإسلام

ولا دين حقٌّ إلّا دين الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [سورة آل عمران:19].

ولا يُنجي المكلَّفَ التّدّين بغير دين الإسلام وشريعته، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة آل عمران:85]، ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [سورة آل عمران:83]، وورد في الحديث: «لو كان موسى حيًّا ما وسعه إلّا اتّباعي» رواه البيهقيّ وأحمد.

والعقائد التي يقرّرها الإسلام عقائد واحدة لجميع النّاس، لا يوجد فيها تباينٌ بين ما ينبغي أن يعتقده العالم أو العارف وبين ما ينبغي أن يعتقده العامّيّ، إذ الحقّ واحدٌ في مسائل العقائد التي كُلّف النّاس بها، وجميعهم طولبوا بالتّصديق به وربط القلب عليه، ولو تصوّرنا أنّ الإسلام يقرّر لطبقةٍ من النّاس عقيدةً ولغيرهم عقيدةً أخرى فهذا يعني أنّه يدعو أحد الفريقين إلى الباطل والضّلال، وهذا تكذيبٌ لبعض ما جاء به، قال تعالى: ﴿بَلْ جَاء بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الصافات:37]، فما جاء به القرآن والشّرع في العقائد واحدٌ لجميع المكلّفين، فمن آمن به فقد نجا، ومن ادّعى أنّ ذلك الذي طولب به عموم النّاس باطلٌ وغير مطابقٍ للواقع وأنّ الحقّ فيها كُشف لمجموعةٍ قليلةٍ من النّاس فهو ضالٌّ زائغٌ، قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي

شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمِ﴾ [سورة البقرة:137]، ففي هذه الآية تعليق الهداية بالإيمان بـ'مثل' ما آمن به المؤمنون، وهذا لا يكون إلّا إذا كانت العقائد واحدةً، فنفس ما يُدعى إليه جميع النّاس هو ما يعتقده الصّحابة والرّسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُون﴾ [سورة البقرة:13]، ففي الآية أنّ ما يُدعى إليه من العقائد هو ما يعتقده عموم المسلمين 'النّاس'، لا اعتقاد طبقةٍ معيّنةٍ منهم. نعم، لا يُنكر أنّ للعارف علومًا أخرى لا يشاركه فيها العوامّ، لكنّ تلك العلوم لا تُعارض العقائد التي يُدعى إليها كافّة النّاس، وليست من العقائد الواجب اعتقادها، واعتقاد العالِم إنّما يختلف عن اعتقاد العامّيّ من حيث كثرة الأدلّة وقوّتها ومعرفة تفاصيل العقائد، ومعرفة العارف إنّما تختلف بمعاينة بعض ما قد يُدركه العالم بالدّليل. والله أعلم.

السّمعيّات والإيمان والكُفر

ويدخل في وجوب التّصديق برسول الله ﷺ وجوبُ تصديقِه في كلّ ما بلّغ به عن الله من أحكام الشّريعة كوجوب الصّلاة وحرمة شرب الخمر وبيعها، ومن الأحداث الماضية كأحوال الأمم السّابقة والأنبياء المتقدّمين، ومن الأحداث المستقبلة كالحشر الجسمانيّ والحساب والصّراط والميزان والجنّة والنّار وتأبيد ثواب المؤمنين وعقاب الكافرين، وهي أمورٌ جائزةٌ عقلًا لا يستقلّ العقلُ بإثبات وقوعها، بل يأخذها مسلّمةً من الشّرع بعد إثبات حقيّته، فطريق معرفتها السّمع -ولهذا سُمّيت سمعيّاتٍ- (1)، وتأويل شيءٍ منها غيرُ جائزٍ مهما لم يستحل ظاهره عقلًا ولم تدلّ قرينةٌ قطعيّةٌ على تأويله، وتأويل قطعيِّ الدّلالة وإخراجه عن معناه إلى معانٍ بعيدةٍ كإنكاره، وإنكارُ السّمعيّات الثّابتة بخبر الآحاد فسقٌ، وإنكارُ المشهور كالدّجّال فسقٌ وابتداعٌ، وإنكار المتواتر المعلوم من الدّين بالضّرورة -كالنّعيم الجسمانيّ المؤبّد في الجنّة والعذاب المؤبّد في النّار- أو تأويله -كتأويل العذاب بالعذوبة- كفرٌ.

---

(1) وفي كلام سيّدنا موسى لفرعون إرشادٌ إلى ذلك، إذ عندما سأله عن ربّه أرشده إلى النّظر في خلقه، وعندما ذكر سيّدنا موسى أمر العقاب المرتّب على التّكذيب أرجعه إلى الوحي، قال تعالى: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [سورة طه:48].

والمعترض على الشّريعة في حكمٍ من الأحكام -مهما اعتقد ثبوت كونه من الشّريعة- كافرٌ، قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء:65].

والإيمان في اللّغة يأتي بمعنى التّصديق، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [سورة يوسف:17]، ويأتي بمعنى الاتّباع والموافقة، قال تعالى: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ﴾ [سورة طه:71]، وفي الشّرع -وهو الذي به ينجو المكلّف من الخلود في عذاب الآخرة- هو **التّصديق** القلبيّ الجازم بجميع ما بَلَغَ المكلَّفَ من الدّين صحيحًا، **مع الإذعان** -أي الخضوع والتسّليم- له، وليس الإيمان مجرّدَ المعرفة، لأنّها قد توجد بدونه كما في المعاند، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمُ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام:20]، وليست الأعمالُ من حقيقة الإيمان، لبقائه مع زوالها ومع قيام ضدّها وهي المعصية، قال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [سورة الحجرات:9] فوصفهم بالإيمان مع قيامهم بالمعصية، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ﴾ [سورة الأنفال:72]، ولكون القلب محلّه -وليس القلب محلًّا لأعمال الجوارح- قال تعالى: ﴿قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة المائدة:41] وقال: ﴿أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ﴾ [سورة المجادلة:22] ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات:14]، ولكون الأعمال معطوفةً عليه -والأصل في العطف المغايرةُ- كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة البقرة:82]، والإيمان شرطٌ للعبادة، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ

يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل:97]، والشّرط غيرُ المشروط، وأمّا ما ورد من حصر الإيمان في العامل أو نفيه عن العاصي فإنّما يؤوّل بالإيمان الكامل الذي معه تكون النّجاة من كلّ عذابٍ أخرويٍّ. وقد يُطلق الإيمان على ثمرته من العمل، والإسلام ما يرجع إلى الأعمال الظّاهرة.(1)

والكُفر ضدّ الإيمان، ويكون إمّا بتخلّف التّصديق أو بتخلّف الإذعان، فالأوّل يكون بتكذيب شيءٍ ممّا عُلم من الدّين بالضّرورة –وهو ما اشتهر كونه من الدّين، بحيث يعلمه الخاصّة والعامّة من غير افتقارٍ إلى نظرٍ واستدلالٍ، وإن كان في أصله نظريًّا، كوحدة الله ووجوب الصّلاة وحرمة الخمر– تواترَ عند المنكِر كونه من الدّين (2)، والثّاني –وهو تخلّف

---

(1) ويشهد لهذا حديث جبريل: «كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بارزًا يومًا للنّاس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث، قال: ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئًا وتقيم الصّلاة وتؤدّي الزّكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك».

(2) ويكفر منكر المعلوم من الدّين بالضّرورة سواءً كان جاحدًا معاندًا أو متأوّلًا، والتّمسّك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون:117] لإثبات أنّ الكافر الذي لديه برهانٌ على كفره ناجٍ غيرُ صحيحٍ، إذ البرهان والسّلطان والحجّة في القرآن معناها الدّليل الصّحيح، ولا تعني مُطلق الدّليل (أي: ولو كان غيرَ صحيحٍ)، ومن أدلّة ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ

الإذعان- يكون بالاستكبار أو الاستهزاء والتّحقير أو الاعتراض على سبيل الإنكار أو سبّ شيءٍ من الدّين (ولو لم يكن من المعلوم من الدّين بالضّرورة، كمن علم فعل الرّسول ﷺ للسّواك ثمّ اعترض عليه أو استكبر عنه) أو النّطق بكلام الكُفر من غير إكراهٍ، قال

بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة البقرة:111]، إذ قيّد في الآية الإتيان بالبرهان بكون الدّعوى صدقًا -أي: مطابقةً للواقع-، فكلّ ما دلّ على ما يخالف الواقع لم يصحّ أن يُعدّ برهانًا، وكذا من أدلّة ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة النمل:64]، فالمعنى: أنّ الكافرين لا يمكن أن يكون لهم برهانٌ (أي: دليلٌ صحيحٌ) على شِركهم، وعلى هذا، فالآية تحتمل معنيين: إمّا أن تكون جملة (لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) اعتراضيّةً، والمعنى حينها الإخبار بأنّ كلّ من دعا مع الله إلهًا آخر فإنّه لا يكون لديه برهانٌ عليه، وإمّا أن تكون جملة (لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) حالًا لـ(من يدعو)، أو صفةً كاشفةً لازمةً لـ(إلهًا آخر)، والمعنى كذلك أنّ من يدعو إلهًا لا برهان له عليه (فضلًا عمّن يدعو إلهًا دلّ الدّليل على بطلانه) فتديّنه باطلٌ وهو كافرٌ. وكلا المعنيين صحيحٌ. وأمّا جعل جملة (لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) صفةً احترازيّةً -حتّى يلزم من ذلك أنّ بعض النّاس قد يدعو مع الله إلهًا آخر له برهانٌ عليه- فغيرُ صحيحٍ، إذ البرهان كما تقدّم لا يكون إلّا على الدّليل الصّحيح الذي يدلّ على ما يُطابق الواقع، وتعدّد الإله لا يطابق الواقع ولا حجّة لأحدٍ على الشّرك، قال تعالى: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا نَزَّلَ اللهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ فَانتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ [سورة الأعراف:71]، ومن يقول بذلك فهو كافرٌ مشركٌ وليس مسلمًا، فلم يجز تفسير الآية به، وحمل البرهان على مُطلق الدّليل فهو وإن كان باطلًا كما تقدّم إلّا أنّه لا يلزم منه أنّ من يكون لديه دليلٌ باطلٌ على كفره فهو ناجٍ، غاية الأمر أنّ صاحبه لا يكون داخلًا تحت هذه الآية لسكوتها عن حُكمه، لكنّه يدخل تحت عمومات الآيات الكثيرة.

تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النحل:106]، فقول كلمة الكُفر إن كان على سبيل الإكراه أو كان المكلّف غير عالمٍ بمعناها أو غير قاصدٍ له ليس كفرًا، كما ورد في الحديث أنّ العبد من شدّة الفرح قال: "اللهمّ أنت عبدي وأنا ربّك"، ولم يكفر بذلك، والأوهام الكُفريّة التي تعرض للمكلّف لا عبرة بها ما لم يُذعن إليها المكلّف، فينبغي أن يستغفر الله منها وألّا يلتفت إليها حتّى لا يُصاب بالوسوسة، وأمّا الوهم الذي يحصّل في القلب شبهةً فيجب البحث عن جوابه وتحصيل العلم ببطلانه.

والكافر إن كان كُفره بعد إسلامٍ فمُرتدٌّ، وإن أظهر الإيمانَ سُمّي منافقًا أو زنديقًا، وإن قال بتعدّد الآلهة فمُشركٌ، وإن تديّن ببعض الأديان التي أصلها سماويٌّ فكتابيٌّ، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [سورة البينة:1].

أعاذنا الله من الكُفر، وختم لنا بالإيمان والسّعادة، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

تحصيل اليقين في الدّين

وتحصيل اليقين والاطمئنان بعقائد الإسلام يحصل بطرقٍ، أجلّها النّظر في أدلّة صحّته المبيَّنة في هذا العلم -أصول الدّين-، مع تكرار ذلك، إذ ما تكرّر تقرّر، وكثرةُ ممارسة الطّرق الموصلة إلى المدلول تُفيد قوّة تعلّق النّفس به، فلا ينبغي الجزع من كثرة الأدلّة على المطلوب الواحد. والنّاظر لا ينبغي له الاكتفاء بما ذُكر في هذا العلم، بل ينبغي له قراءة طرفٍ من السّيرة والفقه وأصوله والتّفسير والحديث وأصولهما، مع تحصيل آلة ذلك من علم المنطق واللّغة، حتّى يُصبح على بصيرةٍ من دينه، إذ تلك العلوم المدوّنة بمجموعها تُفيد مزيد تحقّقٍ وتثبّتٍ من الإسلام وأحكامه، والجاهل بها أو ببعضها رأسًا معرَّضٌ للتّأثّر ببعض الشّبهات إذا عرضت عليه.

ثمّ النّظر في علوم الدّين يُحصّل القناعة العقليّة، والإيمان يُشترط فيه مع حصول تلك القناعة حصول الإذعانِ القلبيّ والاستسلام، وذلك لا يكفي فيه العلمُ النّظريّ، بل إنّما يحصل بكثرة الذّكر والمواظبة على أنواع العبادات الظّاهرة والباطنة، وإيقاعها صحيحةً سالمةً يلزمه معرفةُ علم التّزكية وصفاء القلب، فوجب تعلّمه ومعرفته.

والخلاصة أنّ تحصيل اليقين والاطمئنان في الدّين ينبغي له دراسةٌ نظريّةٌ صحيحةٌ لجملة الضّروريّ من علوم الشّريعة، وممارسةٌ عمليّةٌ وتطبيقٌ لأحكام الدّين في ما ظهر وبطن من حركاتٍ وسكناتٍ، مع كثرة التّضرّعٍ إلى الله في الهداية والتّوفيق وسؤال حُسن الخاتمة، مع الابتعاد عن التّعرّض للشّبهات والانهماك في طلب الدّنيا.

واللهَ نسأل أن يرزقنا قوّة اليقين وثباتًا عليه، وأن يُحسن الختام لنا ولجميع أحبابنا، سالمين غيرَ فاتنين ولا مفتونين، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

الفهرس